



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة-



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: 2025/.....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

المذكرة موسومة بـ:

التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة -

إشراف الأستاذة: مومن سميرة

من إعداد الطالب: عبادلية إدريس

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
ياسمينه عامرة	أستاذ	رئيسا
سميرة مومن	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
إسماعيل عنان	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله والشكر أولا وأخيرا على فضله وكرمه وبركته الذي أنعم علينا بالتوفيق في إنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث العلمي، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة مومن سميرة التي لم تبخل عليا بالتوجيه والإرشاد طيلة فترة إنجاز هذا العمل، فجزاها الله عني كل خير. وأوجه شكر خاص إلى كل الزملاء والزميلات أفراد دفعة مالية المؤسسة كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل الزملاء والأصدقاء

أهدي هذا العمل

– FINO ALLA FINE –

الفهرس

١	قائمة الجداول
١	قائمة الأشكال
١	قائمة المختصرات
١	قائمة الملاحق
	ملخص
أ	مقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي.
صفحة 02	تمهيد
صفحة 03	المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتحليل المالي
صفحة 03	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وخطواته
صفحة 06	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وأهدافه
صفحة 08	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
صفحة 11	المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي
صفحة 16	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتنبؤ بالفشل المالي
صفحة 17	المطلب الأول: عموميات حول الفشل المالي
صفحة 23	المطلب الثاني: مدخل حول التنبؤ بالفشل المالي
صفحة 28	المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي
صفحة 30	المبحث الثالث: عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي
صفحة 30	المطلب الأول: الدراسات العربية السابقة
صفحة 34	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة
صفحة 36	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
صفحة 38	خلاصة
	الفصل الثاني: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات (Somiphos) -تبسة-
	تمهيد
صفحة 44	المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مناجم الفوسفات -Somiphos- تبسة.
صفحة 44	المطلب الأول: تقديم مؤسسة مناجم الفوسفات
صفحة 46	المطلب الثاني: مهام ومبادئ وأهداف المؤسسة

صفحة 49	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات - Somiphos - تبسة.
صفحة 50	المبحث الثاني: التحليل الوضع المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات بالمؤشرات والنسب المالية من سنة 2017 الى 2023
صفحة 50	المطلب الأول: تحليل الوضع المالي للمؤسسة من 2017 الى 2023 بالنسب المالية
صفحة 60	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة من 2017 الى 2023 بالمؤشرات المالية
صفحة 62	المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات باستخدام باستخدام النموذجي Altman و springate من سنة 2017 إلى 2023.
صفحة 62	المطلب الأول: تطبيق نموذج springate لتنبؤ بالفشل المالي
صفحة 67	المطلب الثاني: تطبيق نموذج Altman لتنبؤ بالفشل المالي
صفحة 72	خلاصة
صفحة 74	خاتمة عامة
صفحة 78	قائمة المراجع
صفحة 84	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين الفرق بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي.	12
02	المقارنة بين نسب نماذج الثلاثة.	30-31
03	جدول يبين وظيفة أدوات التحليل المالي ودور كل أداة في التنبؤ بالفشل المالي.	32
04	يبين بعض الفروقات بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي.	33
05	يبين نسب سيولة الأصول خلال السنوات من 2017 إلى 2023	50
06	يبين نسب السيولة العامة خلال السنوات من 2017 إلى 2023	51
07	يبين نسب السيولة المختصرة خلال السنوات من 2017 إلى 2023	52
08	يبين نسب السيولة الفورية خلال السنوات من 2017 إلى 2023	53
09	يبين نسب المردودية المالية خلال السنوات من 2017 إلى 2023.	53-54
10	يبين نسب المردودية الاقتصادية خلال السنوات من 2017 إلى 2023.	53 54
11	يبين نسب المردودية التجارية خلال السنوات من 2017 إلى 2023.	54
12	يبين نسب التمويل الدائم خلال السنوات من 2017 إلى 2023.	55
13	يبين نسب التمويل الخاص خلال السنوات من 2017 إلى 2023.	57
14	يبين نسب الاستقلالية المالية خلال السنوات من 2017 إلى 2023.	57 58
15	يبين نسب الاستقلالية المالية خلال السنوات من 2017 إلى 2023 بصيغة أخرى.	58
16	يبين نسب القدرة على السداد خلال السنوات من 2017 إلى 2023	59
17	يبين نسب القدرة على السداد خلال السنوات من 2017 إلى 2023.	60
18	يبين حساب رأس مال عامل الدائم لكل سنة من 2017 إلى 2023.	61
19	يبين حساب الخزينة لكل سنة من 2017 إلى 2023.	61 62
20	جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2017.	63
21	جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2018.	63
22	جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2019.	64
23	جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2020.	65
24	جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2021.	65

66	جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2022	25
66	جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2023.	26
67	جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2017	27
68	جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2018	28
68	جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2019	29
69	جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2020	30
70	جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2021	31
70	جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2022	32
71	جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2023	33

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبيّن مراحل وخطوات التحليل المالي	09
02	يبيّن مراحل الفشل المالي	24
03	يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات somiphos تبسة	49

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الاختصار	المعنى
FR	رأس مال العامل
BFR	إحتياج رأس مال العامل
TN	الخزينة

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	ميزانية السنة المالية -أصول- 2018/2017	84
02	ميزانية السنة المالية -خصوم- 2018/2017	85
03	جدول حساب النتائج 2018/2017	86
04	ميزانية السنة المالية -أصول-2019	87
05	ميزانية السنة المالية -خصوم-2019	88
06	جدول حساب النتائج 2019	89
07	ميزانية السنة المالية -أصول-2020	90
08	ميزانية السنة المالية -خصوم-2020	91
09	جدول حساب النتائج 2020	92
10	ميزانية السنة المالية -أصول-2021	93
11	ميزانية السنة المالية -خصوم-2021	94
12	جدول حساب النتائج 2021	95
13	ميزانية السنة المالية -أصول-2022	96
14	ميزانية السنة المالية -خصوم-2022	97
15	جدول حساب النتائج 2022	98
16	ميزانية السنة المالية -أصول-2023	99
17	ميزانية السنة المالية -خصوم-2023	100

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الأهمية والفعالية الخاصة بأدوات التحليل المالي والتي تشمل بصورة خاصة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي حيث تلعب دورا أساسيا في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الجزء النظري تم شرح أهم هذه الأدوات الخاصة بالتحليل المالي كم تم أيضا عرض بعض النماذج التنبؤ بالفشل المالي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي قمنا بدراسة لحالة مؤسسة مناجم الفوسفات -somiphos- التابعة لولاية تبسة وذلك بتحليل قوائمها المالية باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي للفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2023، وبعدها تم استخدام نموذج Altman و springate للتنبؤ بالفشل المالي، في الأخير توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الأدوات المستخدمة في التحليل المالي تساعد على دراسة الوضع المالي للمؤسسة ولها دور فعال على التنبؤ المالي ومعرفة نقاط القوة والضعف وأما فيما يخص نماذج التنبؤ المالي فلها القدرة على تحديد الفشل المالي للمؤسسة أو إستمراريتها مستقبلا، مع أخذ الإحتياطات اللازمة لتجنب مشكلة تسمى بالفشل المالي، كما بينت النتائج المتحصل عليها أيضا أن المؤسسة قيد الدراسة كانت معرضة للفشل المالي في السنوات الاولى حيث قامت بوضع خطط وإستراتيجيات لتجنب الفشل المالي وبالتالي أصبحت مستقرة ماليا خلال السنتين الأخيرتين 2022 و 2023، هكذا يمكن القول أن لها القدرة على الاستمرار في ممارسة نشاطها.

كلمات مفتاحية: تحليل مالي، أدوات التحليل المالي، فشل مالي، تنبؤ بالفشل المالي.

This study demonstrates the importance and effectiveness of financial analysis tools, which particularly include financial ratios and financial balance indicators, as they play a fundamental role in predicting the financial failure of an economic institution. The theoretical part explains the most important financial analysis tools, and some models for predicting financial failure are also presented. Regarding the practical aspect, we studied the case of the Somiphos Phosphate Mining Company, affiliated with the state of Tebessa, by analyzing its financial statements using financial ratios and financial balance indicators for the period from 2017 to 2023. The Springate and Altman models were then used to predict financial failure. In the end, the study reached several results, including that the tools used in financial analysis help study the financial position of the institution and have an effective role in financial forecasting and identifying strengths and weaknesses. As for financial forecasting models, they have the ability to determine the financial failure of the institution or its future continuity. While taking the necessary precautions to avoid a problem called financial failure, the results also showed that the institution under study was vulnerable to financial failure in the early years, as it developed plans and strategies to avoid financial failure. It thus became financially stable during the last two years, 2022 and 2023. Thus, it can be said that it has the ability to continue its activity.

Keywords: Financial analysis, financial analysis tools, financial forecasting, financial failure prediction.

مقدمة

مقدمة:

يعد التحليل المالي بمثابة المفتاح الأساسي للتخطيط المالي الإقتصادي الناجح، لا سيما في ظل التوسع والتعقيد المتزايد للمخاطر المالية، والتي تشكل عائقا على المؤسسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، لذا يعتبر فهم الوضع المالي العميق أمرا بالغ الأهمية للمؤسسات الاقتصادية لوضع الخطط واتخاذ الاستراتيجيات المستقبلية الصائبة، في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، لم تعد التقارير المالية التقليدية وحدها كافية لإظهار الصورة الكاملة لمستوى المؤسسة، بل يتطلب دعمها بأدوات التحليل المالي الحديثة لتقييم الأداء المالي بدقة، مما يتطلب تحليلا دقيقا لهذه البيانات وتقييمها الشامل، وتحديد نقاط القوة والضعف، وفهم أسباب النجاح والفشل.

بالإضافة الى ذلك، يعتبر التنبؤ بالفشل المالي أداة لا غنى عنها لتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو النجاح وتحقيق أهدافها الاقتصادية، من خلال تقدير الاحتياجات المالية وتوقع الأرباح التي من الممكن تحقيقها مستقبلا، وتتجلى أهمية أدوات التحليل المالي في قدرتها على تحديد المخاطر المالية المحتملة، وذلك بالاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تكشف عن علامات الضعف، مما يمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ التدابير الوقائية الضرورية، وتعكس المؤشرات المالية بوضوح متانة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة.

الإشكالية: من أجل فهم موضوع الدراسة تم طرح الإشكالية الآتية:

- إلى أي مدى يمكن الإعتماد على التحليل المالي كأداة للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية: تم تقسيم الإشكالية السابقة إلى تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- ماذا نعني بالتنبؤ المالي؟

- ما هي أهم النماذج المعتمد عليها في التحليل المالي والتنبؤ بالفشل؟

- ما هي أهم أدوات التحليل المالي المعتمد عليها من طرف مؤسسة مناجم الفوسفات لدراسة وضعها المالي؟

- ما هي أهم النسب المالية الأكثر فعالية للتنبؤ بالفشل المالي التي تعتمد عليها مؤسسة مناجم الفوسفات؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية السابقة بطريقة منهجية تم وضع الفرضيات الآتية كإجابة مسبقة للتساؤل:

- كلما زادت دقة وفعالية أدوات التحليل المالي المستخدمة زادت قدرتها على التنبؤ المبكر بعلامات الفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية.
- النماذج الكمية للتحليل المالي مثل نموذج Altman أكثر فعالية في التنبؤ بالفشل المالي.
- النسب والمؤشرات المالية مثل نسب السيولة والمردودية والهيكلية هي الأكثر تأثيرا في التنبؤ المبكر بالفشل المالي مقارنة بالمؤشرات الغير مالية.
- اعتماد المؤسسات على نماذج التنبؤ بالفشل المالي يساعدها على وجود حل مناسب لمواجهة الفشل المالي حيث تمكنها من الكشف المسبق لهذا الخطر ووضع خطط محكمة لمواجهة.

أدوات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على كتب، مقالات، مذكرات، قوائم مالية مقدمة من طرف المؤسسة، مطبوعات ومواقع.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراستنا في محاولة تحليل القوائم المالية في مؤسسة مناجم الفوسفات، وإظهار فعالية النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، حيث يقوم بدوره إكتشاف الفشل المالي مبكرا، مما يساعد أصحاب القرار في إتخاذ القرارات والعمل على وضع التدابير المناسبة لتفادي السقوط في خطر الفشل المالي، وذلك من خلال الإعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- إبراز العلاقة التكاملية بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي.

- الإعتداد على أدوات التحليل المالي من نسب ومؤشرات في وضع صورة مستقبلية تنبؤية للحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية.

-التحقق من فعالية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة وصحة تحليل الحالة المالية للمؤسسة.

حدود الدراسة:

- **البعد المكاني:** تمت دراسة هذا الموضوع في مؤسسة مناجم الفوسفات -Somiphos- بولاية تبسة.

- **البعد الزمني:** تمت الدراسة الميدانية في فترة من 2017 إلى 2023.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وفهم الموضوع من جميع النواحي تم الإعتداد على منهج وصفي تحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي بوصف التحليل المالي والتنبؤ المالي مع وصف مشكلة الفشل المالي أما بالنسبة للمنهج التحليلي تم الإعتداد عليه في دراسة وتحليل القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم مضمون الموضوع المدروسة على الشكل التالي:

- الفصل الأول والذي كان بعنوان الأدبيات النظرية حول التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول المفاهيم النظرية للتحليل المالي والمبحث الثاني الأدبيات النظرية للتنبؤ بالفشل المالي أما المبحث الثالث فكان خاص بعرض الدراسات السابقة.

- الفصل الثاني الذي كان بعنوان دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات (Somiphos) -تبسة- حيث كان مخصص لدراسة الحالة، تم تقسيم هذا الفصل ثلاث مباحث تعلق المبحث الأول بعرض الإطار النظري للمؤسسة والمبحث الثاني تم تخصيصه لتحليل المالي بالاعتماد على أدوات التحليل المالي من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي أما في المبحث الثالث تم تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول التحليل
المالي والتنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أحد الركائز الأساسية في تدبير شؤون المؤسسات الاقتصادية، فهو يتطلع بدوره ببالغ الأهمية في سبيل الاستفادة القصوى من الموارد المالية، فضلاً عن كونه أداة فعالة للتنبؤ بالفشل المالي المتوقع، حيث يستعين المحللون الماليون بمجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق تحليل المؤشرات والنماذج المالية المستخدمة، مما يساعد على تجنب الوقوع في الأزمات المالية وتداعياتها السلبية، ومن أبرز الأدوات التي يعتمد عليها المحللون الماليون النسب المالية، وذلك لسهولة استخدامها وقدرتها على تقديم رؤى شفافة ودقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة.

في ضوء التطورات الهائلة التي شهدتها مجال التحليل المالي في السنوات الأخيرة، سيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** المفاهيم النظرية للتحليل المالي.
- **المبحث الثاني:** الأدبيات النظرية للتنبؤ بالفشل المالي.
- **المبحث الثالث:** عرض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتحليل المالي

التحليل المالي هو عنصر أساسي لاتخاذ القرارات المالية، حيث لا تقتصر قيمة التحليل المالي على إدارة المؤسسة، بل تشمل جميع الأطراف ذات المصلحة كالمساهمين والدائنين، لذا يمثل التحليل المالي ضرورة حتمية لتوفير المعلومات الضرورية للحفاظ على استقرار المؤسسة المالي وتعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف المعنية، وسنتحدث في هذا المبحث على عموميات شاملة للتحليل المالي من تعاريف وأنواع وخطوات وأهداف الخ.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وخطواته

سننطلق في هذا المطلب الى معرفة ما هو التحليل المالي وأهم الخطوات الأساسية التي يتم عليها:

أولاً: تعريف التحليل المالي

التحليل المالي هو تشخيص للوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة، هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً، وكذا معرفة نقاط الضعف وتحديدها وتجنبها مستقبلاً، كذلك هو فحص ودراسة القوائم بشكل تفصيلي ودقيق مع استقراء العلاقات الموجودة بين مختلف عناصرها والتوصل إلى مجموعة المؤشرات ذات الدلالة التي يمكن بها الحكم على أداء المؤسسة بشكل لا يعتمد على الماضي فقط، وإنما أيضاً يرتبط بالأوضاع الحاضرة بالإضافة إلى استشراف المستقبل، ومن ثم إصدار حكم موضوعي على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة من مختلف جوانبها.¹

التحليل المالي

التحليل المالي هو استخدام البيانات المالية لتحليل الوضع المالي للشركة وأدائها، وتقييم الأداء المالي المستقبلي. يمكن أن تساعد العديد من الأسئلة في تركيز التحليل المالي. إحدى هذه الأسئلة موجهة نحو المستقبل. على سبيل المثال، هل تمتلك الشركة الموارد اللازمة للنجاح والنمو؟ هل لديها موارد للاستثمار في مشاريع جديدة؟ ما هي مصادر ربحيتها؟ ما هي القدرة الكسبية المستقبلية للشركة؟ تتضمن مجموعة ثانية أسئلة تُقيم سجل أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأداء المالي المتوقع. على سبيل المثال، ما مدى قوة الوضع المالي للشركة؟ ما مدى ربحية الشركة؟ هل لبت الأرباح توقعات المحللين؟ يتضمن ذلك تحليلاً لسبب عدم تحقيق الشركة للتوقعات (أو تجاوزها).²

¹ بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص 06.

² K.R subramanyam, **financial statement analysis**, McGraw-hill education, 2014, new york usa, p: 13.

يعرف التحليل المالي بتضمنه استخدام تحليل النسب وتحليل التدفق النقدي، ويهدف تحليل النسب إلى تقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية في حين يهدف التحليل للتدفق النقدي إلى تقرير السيولة وتقييم الكيفية التي تدير بها الشركات تدفقاتها من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.¹

التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج الشركة في المستقبل.²

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التحليل المالي هو عملية منهجية تهدف إلى تقييم الأداء المالي والتشغيلي لمؤسسة معينة من خلال دراسة البيانات المالية المتاحة. يُستخدم هذا التحليل لتوفير معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتساعد في تقييم الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة.

ثانياً: خطوات التحليل المالي:

يتم تنفيذ التحليل المالي وفقاً لمجموعة من الخطوات المنهجية التي تستند إلى أسس علمية دقيقة. تبدأ العملية بتحديد الهدف الأساسي للتحليل، يلي ذلك جمع كافة البيانات اللازمة والمتعلقة بالموضوع المراد تحليله. بعد ذلك، يتم اختيار الأدوات والأساليب التحليلية الملائمة التي تمكن المحلل من الوصول إلى استنتاجات دقيقة تتعلق بالموضوع قيد الدراسة. هذه النتائج تُستخدم لتقديم تصورات واضحة وإجراء التفسيرات اللازمة.

بوجه عام، يمكن تلخيص مراحل التحليل المالي في الخطوات التالية:³

1. الخطوة الأولى (تحديد الهدف من عملية التحليل المالي): يتم تحديد الغرض من التحليل المالي بناءً على القضية أو المشكلة التي تواجهها المنشأة. هذا التحديد يساعد المحلل على تركيز جهوده في جمع المعلومات ذات الصلة المباشرة بالموضوع المعني، مما يقلل من الجهد والوقت والتكاليف غير الضرورية. على سبيل المثال، إذا قدم عميل طلباً للحصول على قرض من بنك تجاري، فإن الهدف الرئيسي للمحلل المالي في البنك هو تقييم القدرة المالية للعميل على سداد القرض في المواعيد المحددة.

2. الخطوة الثانية (تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل): لضمان فعالية عملية التحليل المالي، يجب أن تشمل الفترة الزمنية للتحليل عدة سنوات متتالية. وذلك لأن الاعتماد على القوائم المالية لعام واحد فقط قد لا يوفر المعلومات الكافية التي تمكن المحلل من تقييم قدرات وإمكانات العميل بدقة.

¹ عطاء الله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 73.

² أحلام علي الشيوخ، الحزمة التعليمية ل (التحليل القوائم المالية)، كلية العلوم الادارية الجامعة السورية، سوريا، 2018-2019، ص 11.

³ أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، طبعة 02، دار المريح للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 27.

3. الخطوة الثالثة (تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه): تعد هذه

المرحلة من أهم مراحل التحليل المالي، حيث يتم فيها تحديد البيانات والمعلومات الضرورية التي تساعد المحلل على تحقيق الأهداف المحددة للتحليل. تعتمد هذه المعلومات على طبيعة المشكلة أو الهدف المطلوب تحقيقه، مثل تقييم القدرة المالية لمؤسسة ما، أو تحليل جدول استثمار معين، ومن بين المصادر التي يمكن الحصول على المعلومات منها: القوائم المالية والبيانات التاريخية والبيانات الغير المالية والبيانات الخارجية والتشغيلية.¹

4. الخطوة الرابعة (اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة): تعد هذه

المرحلة حاسمة في عملية التحليل المالي، حيث يتم فيها تحديد الأساليب والأدوات التي ستستخدم لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها. يعتمد اختيار الأسلوب والأداة على طبيعة المشكلة أو الهدف المحدد للتحليل، مثل تقييم السيولة، الربحية، الكفاءة التشغيلية، أو الهيكل المالي للشركة.²

5. الخطوة الخامسة (إجراء التحليل بالخطوات التي تم تحديدها): الخطوة الأكثر أهمية في إجراء

التحليل بمعالجة البيانات المالية التي تم تجميعها وفقاً للأساليب والأدوات التي تم تحديدها، وهذا يظهر عامله المهارة والخبرة الندال بميزان محلا ماليا عن آخر، حيث تتطلب هذه الخطوة براعة في تحويل البيانات المالية إلى معلومات ودلالات يمكن الاستفادة منها في تقييم الوضع المالي واتخاذ القرارات.³

6. الخطوة السادسة (التوصل للنتائج وتقديم التوصيات): بعد اتمام المراحل السابقة يكون من الممكن

للمحلل المالي أن يخرج بنتائج واضحة ودقيقة تفسر الوضع المالي، وفي ضوء النتائج يتم تقديم التوصيات التي يرى المحلل أنها جديرة بالأخذ في الاعتبار لتجيب عن التساؤلات المطروحة قبل التحليل وتحقيق أهدافه.⁴ كما يكمن اختصار خطوات التحليل المالي كما هو موضح في الشكل التالي:

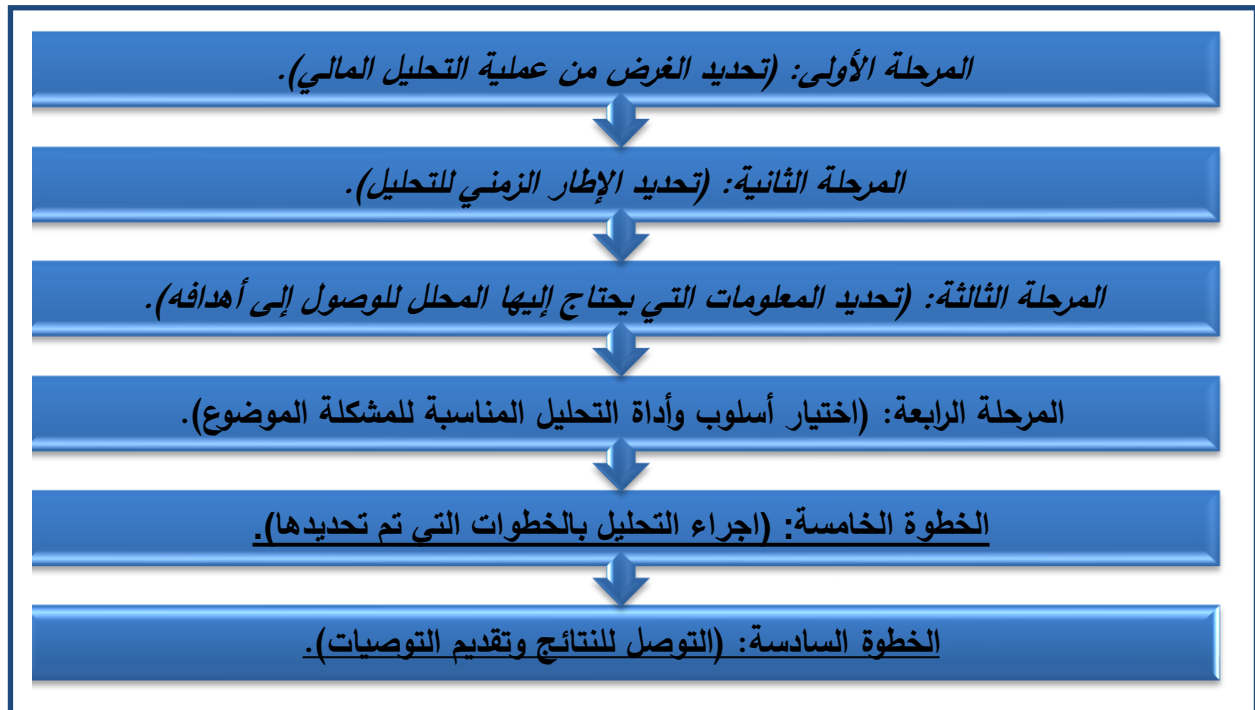
¹ محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية: التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة 01، دار كنوز المعرفة، الأردن عمان، 2010، ص 162.

² المرجع نفسه، ص: 162.

³ سميرة خالد علي عباس، التحليل المالي أنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس – العدد خمسون، محافظة البلقاء- الأردن، 02 ديسمبر 2022، ص: 1431.

⁴ المرجع نفسه، ص: 1431.

الشكل رقم 01: يبين مراحل وخطوات التحليل المالي



المصدر: من اعداد الطالب

نلاحظ في الشكل السابق مراحل التحليل المالي بداية من المرحلة الأولى حيث يتم فيها تحديد الغرض من التحليل المالي، ثم المرحلة الثانية والتي يحدد فيها الإطار الزمني للتحليل، مروراً بالمرحلة الثالثة وهي مرحلة لتحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لتحقيق أهدافه، ثم المرحلة الرابعة التي يتم فيها اختيار الأسلوب والأداة اللازمة لتحليل، تليها المرحلة الخامسة حيث يتم فيها إجراء عملية التحليل وفق الخطوات المحددة وصولاً إلى المرحلة السادسة وهي التوصل إلى النتائج وتقديم التوصيات.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وأهدافه

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف التحليل المالي:

أولاً- أهمية التحليل المالي:

تكمن أهمية التحليل المالي في دوره المحوري لتقييم الوضع المالي للمنشآت، حيث يُسهم في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية والمالية. كما يساعد على قياس الكفاءة والربحية، وتحليل المخاطر، والتخطيط للمستقبل المالي، مما يجعله أداة ضرورية لضمان استقرار واستدامة الأعمال، ويمكن القول أنّ أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:¹

¹ حولي محمد، مطبوعة بيداغوجية محاضرات في التحليل المالي دروس وتمارين تطبيقي، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2020/2019، ص: 11.

- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون في الوقت المناسب.
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.
- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة وجدوى الاستثمار فيها.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيطية لها.
- يساعد على التخطيط المستقبلي وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

ثانياً - أهداف التحليل المالي:

للتحليل المالي أهداف كثيرة تتنوع وفقاً لتنوع الهدف من إجراء التحليل، ومن أهم هذه الأهداف:¹

- توفير المعلومات اللازمة لإعداد الخطط المستقبلية.
- إعطاء مؤشرات واضحة لنجاح النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
- تحديد المشكلات المالية والممارسات السلبية لتصحيح المدار.
- الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومدى كفاءتها مالياً.
- تسليط الضوء على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمقاومتها.
- المساعدة على اكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق الأعمال.
- دعم الإدارة المالية والإدارة العليا في تحديد أهدافها القصيرة وطويلة المدى.
- تقييم مدى نجاح الإدارة المالية والإدارة العليا، كذلك في الحفاظ على الوضع المالي مستقراً.
- تحديد الوضع المالي من حيث قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل والقروض والوفاء بسدادها.

حيث يهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات، ومن أبرزها:²

- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالمربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تختلف في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة.

¹ سميرة خالد علي عباس، مرجع سابق، ص: 1429.

² خالد توفيق الشمري، التحليل المالي الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص: 55.

- اختبار مدى كفاءة العمليات المختلفة، عن طريق المقارنة والاستنتاج والترجمة والتفسير المعاني البيانات المتاحة، والبيانات المستخلصة من كافة العمليات التي تقوم بها المنشأة، واستخلاص نواحي الضعف والقوة في كل عملية و الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة، وذلك عن طريقة عقد المقارنات المتغيرة النتائج المحققة في المنشأة، مع مثيلاتها من المنشآت أو القطاعات الأخرى التي تحكمها نفس الظروف، كما يمكن الحكم على كفاءة الإدارة عن طريق تحديد المتغيرات الإيجابية والسلبية في أوجه النشاط المختلفة في المنشأة، وتحديد أثرها في الربحية والسيولة وهيكل التمويل والوقوف على دور الإدارة في إحداث المتغيرات.¹

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

سنتطرق في هذا المطلب الى معرفة الأنواع الأساسية التي يتصنف اليها التحليل المالي والأطراف أو الجهات المستفيدة منه:

أولاً: أنواع التحليل المالي:

يمكن تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع تبعا بعدة نواحي يقوم عليها، يمكن توضيحها فيما يلي:

1. من ناحية الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:²

- أ- **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة، يعتبر التحليل الداخلي، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.
- ب- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات البنوك، المؤسسات المالية، الموردون... الخ.

2. من ناحية البعد الزمني للتحليل:

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، ط01، مصر، 2014، ص: 125.
² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، جامعة ابن خلدون -تيارت-، 2016-2017، ص 10.

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناء على ذلك يمكن تصنيف التحليل المالي من حيث ارتباطه بالزمن إلى ما يلي:¹

أ- التحليل المالي الرأسي (العمودي): التحليل المالي الرأسي للبيانات المالية والمحاسبية عبارة عن إظهار النسبية (النسبة المئوية) لكل عنصر من عناصر الميزانية المجموعة التي ينتمي إليها هذا العنصر، وهذا يعني أن مجموعة العناصر ستتحول إلى رقم مئوي (100%)، أو أن يتم إظهار نسبة عنصر ما إلى المجموع الكلي في الميزانية، وعليه يصبح مجموع باب الميزانية رقم مئوي (100%) مثال ذلك، أن يتم إيجاد نسبة عنصر النقدية في الميزانية إلى مجموع الأصول أو إلى مجموع المطلوبات في الميزانية في الحالة الأولى قمنا بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع عناصر الأصول، وفي الحالة الثانية قمنا بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع باب المطلوبات وهذا النوع من التحليل يجب أن يتم على بيانات من نفس الفترة المحاسبية الواحدة، مثال ذلك أن نقوم بإيجاد نسبة النقدية مثلا إلى مجموع عناصر الأصول في نفس ميزانية السنة الواحدة في العام السابق بمجموع عناصر الأصول الواردة قبل عامين، ويعتبر هذا النوع من التحليل الرأسي ضعيف الدلالة، إلا إذا تمت مقارنته بنسب أخرى ليصبح ذات دلالة.

ب- التحليل الأفقي: التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات عبارة عن مقارنة البيانات المالية المنشورة في سنتين أو أكثر، أي عرض التغيرات الحاصلة في تلك السنوات أما بواسطة أرقام مطلقة أو من خلال النسب المئوية، وعرض التغيرات بواسطة الأرقام المطلقة تتيح للمحلل المالي التركيز على العوامل الأساسية التي أثرت على الربحية وبالتالي على المركز المالي، أما بيان نسب التغيرات بين السنوات موضوع التحليل، فيتيح للمحلل المالي رؤية واضحة للتغيرات المهمة التي حدثت في البيانات المالية والمحاسبية المنشورة.

ويمكن توضيح الفرق في اهتمام التحليل الرأسي والتحليل الأفقي في الجدول الثاني:

الجدول رقم 01: يبين الفرق بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي

التحليل الأفقي	التحليل الرأسي
دراسة سلوك كل بنود القائمة المائتية بمرور الزمن، وتتبع حركتها زيادة أو نقصا، أي أنه تحليل ديناميكي، يبين التغيرات التي تحدث، ويقيم أنواع ونشاطات المنشأة في ضوء هذا السلوك.	دراسة العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية في تاريخ معين، وهو بهذه الصفة يعتبر تحليلا ساكنا يحتاج إلى دعم بالتحليل الأفقي.

المصدر: محمد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2014، ص:127.

¹ نعيم نمر حسين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار الكندري لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص 94/95.

3. من ناحية المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن أن ينقسم التحليل المالي من ناحية المدى الذي يغطيه الى نوعين:¹

أ- **التحليل المالي الشامل:** في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال المؤسسة ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تقيد المهتمين بأنشطة المؤسسة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

ب- **التحليل المالي الجزئي:** هو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة لمعرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمؤسسة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

4. من ناحية الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث الفترة إلى ما يلي:²

أ- **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحميل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير على تغطية التزامات الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحميل بهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ب- **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحميل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل.

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

التحليل المالي هو أداة مهمة تستخدمها عدة أطراف للاستفادة من المعلومات المالية وتستفيد كل هذه الأطراف من التحليل المالي بطرق مختلفة لتحقيق أهدافها حيث تتمثل هذه الأطراف كالآتي:³

1. **إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

¹ بخيت حسان، مطبوعة بيداغوجية بعنوان التحليل المالي، محاضرات وتمارين، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022-2023، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 12.

³ بنية محمد، مرجع سابق، ص: 06/ 05.

- تقييم أداء الإدارات والأقسام وكذلك السياسات الإدارية.
- المساهمة في التخطيط السليم للمستقبل...

2. الدائنون: إن أصحاب الديون الطويلة الأجل (حملة السندات التي تصدرها المؤسسة وأصحاب القروض الطويلة الأجل) يركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها الرأسمالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد، وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة في المدى الطويل على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من فوائد وسداد أقساط، أما أصحاب الديون القصيرة الأجل ومنهم الدائنون التجاريون والمصاريف فيهتمون في المقام الأول بالسيولة النقدية في المؤسسة ويركزون على التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة.

3. المساهمون: يستفيد المساهمون من نتائج التحليل المالي في تقديم درجة مكافأة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى درجة نموها من سنة الأخرى.

4. الموردون: يهتم الموردون بنتائج التحليل المالي من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة وتطور درجة المديونية، وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك أو إلغاؤه تماماً.

5. الزبائن: يهتم الزبون بنتائج التحليل المالي من خلال التأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة مع المورد، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزبائنهم من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها.

6. مصلحة الضرائب: تختتم بتحديد الضريبة بشكل صحيح ولذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة للضريبة.

7. دوائر التخطيط والإحصاء: تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.

8. إدارات الأبحاث: تحتم بنتائج التحليل المالي المعاهد والجامعات من أجل دراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الوطني بشكل عام.

9. الغرف التجارية والصناعية: تهتم بالتحليل المالي من أجل البيانات عن مشاريع القطاع الواحد، واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات ومعايير يتم الاعتماد عليها في التحليل.

المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي

يعتبر تطبيق التحليل المالي من العمليات الأساسية التي يعتمد عليها المحللون الماليون في تقييم الأداء المالي للمؤسسات. يتطلب ذلك استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب التي تساهم في تحقيق الأهداف

المالية المرجوة بشكل فعال، حيث تتعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لأداء مشروعات الأعمال، من أهم هذه الأدوات:¹

أولاً: تحليل القوائم المالية: يشمل هذا التحليل لقوائم المالية الرئيسية للميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية. توفر كل قائمة صورة مختلفة للأداء المالي للشركة ومن أهم القوائم المالية:

1. الميزانية العمومية: تعكس الوضع المالي في لحظة معينة، وتوفر معلومات عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

2. قائمة الدخل: توضح الإيرادات والمصروفات والأرباح، وتعتبر مؤشراً مباشراً على أداء الأعمال.

3. قائمة التدفقات النقدية: تعطي معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يسهل فهم السيولة والقدرة على تمويل العمليات.

حيث يمكن دمج البيانات من هذه القوائم مع النسب المالية لتحديد نقاط القوة والضعف وتحليل الربحية والسيولة. كما يمكن تتبع التغيرات السنوية والتغيرات الموسمية لفهم الأنماط المالية.

ثانياً: تحليل التغيرات الأفقية والرأسية: ينقسم تحليل التغيرات إلى نوعين وهما كالتالي:

1. تحليل التغيرات الأفقية: يقارن النتائج المالية عبر عدة فترات زمنية لتحديد الاتجاهات والنمو أو التراجع في الأداء.

2. تحليل التغيرات الرأسية: يستخدم لتحليل النسب بين مكونات القائمة المالية نفسها، مثل نسبة كل عنصر في الميزانية العمومية إلى إجمالي الأصول.

يوفر هذا التحليل مرجعية لفهم كيف تتغير المكونات المالية بمرور الوقت، ويمكن الشركات من رصد التغيرات المفاجئة التي قد تشير إلى مشكلات مالية محتملة.

¹ الويب: مصطفى أبو الحاج، أهم أدوات التحليل المالي وكيفية استخدامها بفعالية، نقلاً عن الرابط التالي:

<https://www.linkedin.com/pulse/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-aboelhaggag-cg88f?originalSubdomain=ae> consulter:

dimanche 02 mars 2025. 17:23pm

ثالثاً: النسب المالية: يتم إعداد الميزانية المالية وفق القواعد النظام المحاسبي المالي الجديد SCF بغرض تحديد الذمة المالية للمؤسسة حيث يتم تحليلها من خلال حساب مجموعة من النسب المالية تتمثل فيما يلي:¹

1. نسب السيولة: تقيس لنا مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل وتتمثل في:

أ. نسب السيولة العامة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيري الأجل، بينما الارتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة.

ب. نسبة السيولة السريعة: وتسمى بنسبة السيولة المختصرة، والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ما عدا المخزون وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات})}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1/2) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل نصف دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية للمؤسسة.

ج. نسبة النقدية: تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل (الخصوم جارية)}}$$

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.

¹ مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: 02، العدد: 01، 2021، ص 360/359.

2. نسب المردودية: تعرف المردودية بأنها حاصل قسمة العائد أو الربح المحقق من خلال ممارسة نشاط معين على الوسائل والإمكانات المالية والاقتصادية المستعملة في هذا النشاط ومن أهم نسب المردودية:¹

أ. نسبة المردودية المالية: تمثل مردودية رأس المال الخاص ومدى مساهمته في تكوين النتيجة.

نسبة المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب / رؤوس الأموال الخاصة

ب. نسبة المردودية الاقتصادية: تمثل مساهمة الموارد الثابتة للمؤسسة في تكوين إجمالي فائض الاستغلال.

نسبة المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال / الموارد الثابتة

ج. نسبة المردودية التجارية: تعتبر من المؤشرات المالية وتعد أداة لقياس ربحية النشاط التجاري.

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

3. نسب التمويل: أو ما يسمى بالنسب الهيكلية وتعد أداة لقياس التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة وتتمثل في:²

أ. نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير جارية ويمكن حسابها بالصيغة الرياضية التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير جارية

ب. نسب المويل الخاص: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة للاستخدامات الثابتة بأموالها الخاصة وتبين هذه النسبة حجم القروض طويلة الأجل التي تحتاجها المؤسسة لتوفير الحد الأدنى من رأس مال العامل كهامش أمان وتحسب هذه النسبة بالصيغة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

¹ مصطفى عوادي، منير عوادي، مرجع سابق، ص 365.

² بلعادي عمار، التحليل المالي، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باجي مختار-عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018/2019، ص: 32.

ج. نسبة الإستقلالية المالية: تشير هذه النسبة الى حجم الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة حيث يتم حسابها وفق العلاقتين التاليتين:

- نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

- نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الميزانية

د. نسبة الملائمة العامة: أو بما تسمى نسبة القدرة على الوفاء بالديون تبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية ويمكن حسابها بصيغة التالية:

نسبة الملائمة العامة = مجموع الديون / مجموع الاصول

4. نسب الربحية: الهدف من دراسة الربحية هو معرفة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، ويمكن دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:¹

أ. نسبة الهامش التجاري: تقيس تطور اداء النشاط التجاري للمؤسسة ويمكن حسابها بالصيغ الرياضية التالية:

نسبة الهامش التجاري = الهامش التجاري / مبيعات البضائع HT

ب. نسبة الهامش الإجمالي: تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعاتها (رقم الأعمال) وتحسب بالصيغة التالية:

نسبة الهامش الإجمالي = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال HT

ج. نسبة هامش القيمة المضافة: تقيس نسبة اندماج المؤسسة في عملية الإنتاج وكذلك وزن الأعباء الخارجية وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة هامش القيمة المضافة = القيمة المضافة / رقم الأعمال HT

د. نسبة الهامش الصافي: تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح الصافية من المبيعات (رقم الأعمال) وتحسب وفق العلاقة التالية:

¹ بلعادي عمار، مرجع سابق، ص 35.

نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال HT

رابعاً - المؤشرات المالية:

هي مقاييس تستعمل لتحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية حيث تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:¹

1. **رأس مال العامل FR:** وهو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة. ويمكن حساب رأس المال العامل بصيغة الرياضية التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

2. **احتياج رأس مال العامل BFR:** يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، في دورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق، باستثناء التسبيقات أي جميع الديون ق.أ، عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات، ويحسب BFR كالتالي:

$$\text{BFR} = (\text{أصول جارية} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{خصوم جارية} - \text{مستحقات فورية})$$

3. **الخزينة TN:** تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها وتحسب الخزينة وفق المعادلة التالية:

$$\text{TN} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس مال العامل أو TN} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم}$$

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتنبؤ بالفشل المالي

يعد التنبؤ بالفشل المالي بمنزلة أداة استباقية فعالة، تُمكن من رصد العلامات المبكرة التي تدلّ على تدهور الأداء المالي للشركات، هذا بدوره يتيح للإدارة وأصحاب المصالح فرصة التحرك واتخاذ التدابير اللازمة قبل

¹ معزوز نشيدة وشريف محمد، ملخص مقياس التحليل المالي محاضرات وأعمال موجهة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البليدة 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2022/2021، ص 11 و 13.

تفاقم المشكلة، في هذا المبحث سنتحدث على هذه المشكلة ألا وهي الفشل المالي بعدها سنتعرف على الحل المدروس ألا وهو التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: عموميات حول الفشل المالي

سنلجأ في هذا المطلب الى الحديث على الفشل المالي والعموميات المتعلقة به.

أولاً- تعريف الفشل المالي:

يعبر Beaver عن الفشل المالي على أنه عدم القدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها، وقد ذكر أنه من الناحية العملية تكون المؤسسة فاشلة عند حدوث الإفلاس، أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها أو عدم سداد حسابات البنوك أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة.¹ يعرف التعثر المالي على أنه تلك الحالة الموازية لحالة العسر المالي الفعلي أو الشرعي التي تعني عجز المشروع عن مواجهة الضائقة المالية وسداد التزاماتها لمُستحقة للآخرين بكامل قيمتها حيث تكون أصوله أقل من قيمتها الحقيقية ومن قيمة خصومه، الأمر الذي يؤول بالمشروع في أغلب الأحيان إلى حالة الإفلاس.² يعرف الفشل المالي بأنه عبارة عن عملية ناتجة عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية معينة كانت طويلة أو قصيرة، وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها، والحصول على التزامات جديدة، وفقدانها للتوازن المالي والنقدي والتشغيلي.³

من خلال التعاريف سابقة الذكر نستخلص أن الفشل المالي هو تدهور المقدرة المالية للكيان سواء شركة أو فرد أو مؤسسة على الوفاء بالتزاماته قصيرة أو طويلة الأمد، بسبب اختلالات متراكمة في إدارة الموارد المالية أو ضغوط خارجية كالأزمات الاقتصادية، مما يفقده سيولته النقدية ويعرض استمراره للخطر، مع عدم قدرته على استعادة التوازن.

ثانياً - أسباب الفشل المالي:

يعتبر الفشل المالي من المشاكل الشائعة التي تواجه المؤسسات وهو ظاهرة تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي. حيث تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى هذا الفشل، ويمكن تصنيف الأسباب كالتالي:

¹ جعفر عبد النور و كمال بن موسى، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 38، أوت 2019، ص 325.

² نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات/التشخيص/التنبؤ العلاج، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، دار النشر والتوزيع، ص 13.

³ محمد الأمين وليد الطالب ونظيرة قلادي، استخدام نموذجي Altman و Springate في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 285.

1- الأسباب الداخلية:

تمثل السباب الداخلية للفشل المالي على شكل النقاط التالية:¹

- عدم استيعاب السوق بشكل كاف من ناحية الأسباب الخارجية.
- سوء الإدارة المالية، وهشاشة الهيكل التمويلي، وضعف هيكل الاستثمار.
- ضعف القرارات الاستراتيجية التي تضعف المؤسسات، بالإضافة إلى غياب الوعي بأهداف المؤسسة، والتوسع الغير مبرر في المنتجات والأسواق الجديدة.
- الطمع والجشع، والرغبة في تعزيز النفوذ والسلطة، والحرص على نمو غير مستدام.
- عمليات الاستحواذ غير المبررة، والتوسع غير المدروس بعناية، حيث غالبًا ما تكون تكلفة الاستحواذ أعلى من العائد.
- منافع الإدارة العليا والمزايا المختصة بالإدارة العليا وشعور الإدارة بالارتياح على عمل المؤسسة دون التدقيق على الإدارة التنفيذية بشكل كاف.
- ضعف الرقابة الداخلية يظهر عادةً في الهياكل التنظيمية المعقدة وسوء إدارة المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى وجود فجوات في أنظمة المعلومات.
- مجالس إدارة غير مهنية متحيزة وهيمنة آراء فردية أو مصالح ضيقة على قرارات المجلس وضعف استقلالية الأعضاء وغياب الشفافية في عملية صنع القرار.

2- الأسباب الخارجية:

أما فيما يخص الأسباب الخارجية للفشل المالي فهي كالآتي:²

- التقادم التكنولوجي ويقصد به تسارع التقدم التكنولوجي إلى حد يفوق قدرة المؤسسة على مواكبته، فيصبح نتاجها أو خدماتها قديمة وغير قادرة على مجاراة الحلول الحديثة، هذا يقود إلى خسارة الحصة السوقية، وتدهور الإيرادات، وارتفاع المصاريف بسبب الحاجة إلى تحديث الهياكل الأساسية.
- الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي أي تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والإنفاق، سواء من قبل الأفراد أو الشركات. وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع المبيعات، وتراكم الديون، وصعوبة الحصول على التمويل بسبب تشدد الشروط المصرفية.

¹ - عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة تخرج الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، 2018، ص27-28.

² - أمال بن ناصر وسهام بو فلفل، التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في البورصة باعتماد نموذج كيدا: دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2017-2019، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022، ص200.

- المنافسة المفرطة والتي تعني دخول عدد كبير من المنافسين إلى السوق، أو وجود شركات قائمة بتكاليف أقل أو جودة أعلى، وهذا يؤثر على الشركات بخفض هوامش الأرباح بسبب حروب الأسعار، والحاجة إلى زيادة الإنفاق على التسويق أو الابتكار من أجل البقاء.
- رفع قيود ومحددات الصناعة أي إلغاء القوانين الحكومية التي كانت تنظم قطاعاً معيناً، مما يسمح بدخول منافسين جدد أو بتغيير قواعد السوق، هذا يؤدي إلى زيادة المنافسة المفاجئة، وتقويض المزايا التي كانت تتمتع بها الشركات القائمة والتي كانت محمية سابقاً.
- تغيير أسعار الفائدة ويقصد بها ارتفاع أو انخفاض تكلفة الاقتراض بسبب تغير السياسات النقدية للبنوك المركزية مما يدفع إلى:

- ارتفاع الفائدة : يزيد تكلفة ديون الشركات ويقلل من الاستثمارات.

- انخفاض الفائدة : قد يقلل من عوائد الودائع ويثبج على المخاطرة.

قلة تشجيع الاستثمار والتسهيلات الحكومية معنى آخر، غياب المُساندة الرسمية كالإعفاءات الضريبية والمنح والقروض الميسرة للشركات، ونتيجةً لذلك، يُصبح توسيع العمليات أو ولوج أسواق جديدة أمراً صعباً، بالأخص للشركات الصغيرة والمتوسطة، وعلى سبيل المثال، عدم وجود دعم حكومي لقطاع الطاقة المتجددة، قد يدفع هذا الشركات إلى التردد في الاستثمار في هذا القطاع بسبب التكاليف الباهظة.

ثالثاً - مراحل الفشل المالي:

يمر الفشل المالي بعدة مراحل متتابعة وهي كالتالي:¹

1. المرحلة الأولى (مرحلة النشوة): إن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة أو بشكل غير متوقع بل تكون هنالك بعض العلامات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التحول في الطلب على المنتجات والتوليد المستمر للتكاليف غير المباشرة وتقدم أساليب الإنتاج وتزايد التنافس ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل وغالباً ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون مردود الأصول أقل من المعدلات المألوفة للمنشأة، ويفضل أن تُكتشف الإشكالية في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فعالية.

2. المرحلة الثانية (عجز النقدية): في هذه المرحلة، تظهر الشركة علامات العجز عن الوفاء بالتزاماتها الحالية، مُظهرة حاجة ملحة للسيولة النقدية. هذا على الرغم من تفوق أصولها المادية على التزاماتها، لكن

¹ - هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2004، ص 29.

الصعوبة تكمن في عدم سيولة هذه الأصول بالشكل الكافي. بالإضافة إلى ذلك، رأس المال العامل، الضروري لتسيير العمليات، مُرتبط بالمخزون والمدينين. من الضروري الإشارة إلى أنه من المحتمل ألا تتجلى خسارة اقتصادية فعلية في هذه المرحلة، وقد تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط، أو تمتد لعدة أشهر. ولمعالجة هذا الضعف المالي، يمكن للشركة أن تسعى إلى الحصول على قروض لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة متطلباتها النقدية الفورية.

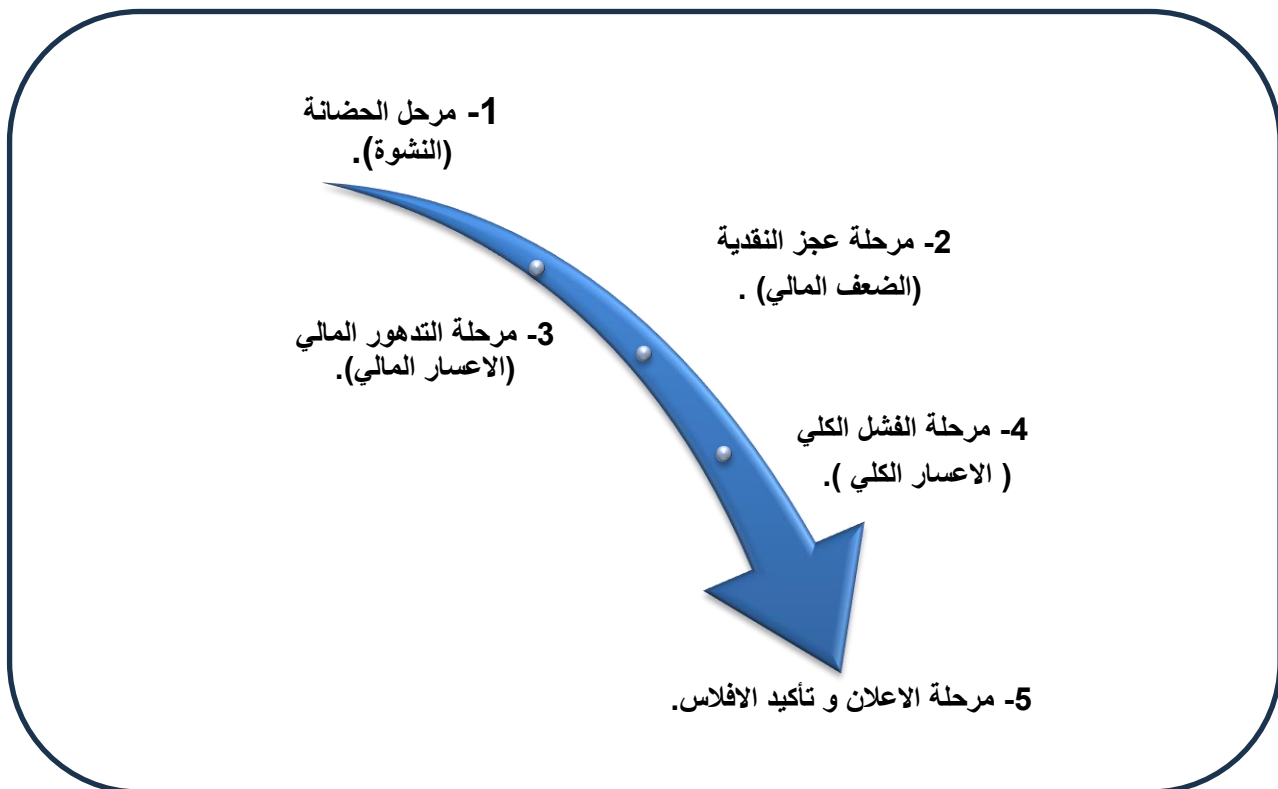
3. المرحلة الثالثة (التدهور المالي أو الاعسار المالي): وفق تعريف غوردون، يمثل تدهور قدرة الوحدة على تحقيق الإيرادات نقطة تحول، وهناك احتمال كبير بأن الوحدة ستعجز عن سداد التزاماتها المالية، وخاصة ديونها في هذه الحالة، يمكن اعتبار الشركة في حالة "صعوبة مالية" وبالتالي، تضطر إلى بيع سندات بعاث أعلى من معدل الفائدة الذي يمكن للمستثمر أن يحصل عليه من استثمار أمواله في شركات أخرى مماثلة.

في هذه المرحلة، تتجاوز الشركة مرحلة الصعوبة المالية لتصبح "معسرة"؛ فهي غير قادرة على الحصول على التمويل الضروري من المصادر التقليدية لتلبية التزاماتها المستحقة. عند هذه النقطة، قد تلجأ الإدارة إلى إجراءات مالية بديلة، مع وجود فرصة ضئيلة لاستمرار الوحدة ونموها.

4. المرحلة الرابعة (الفشل الكلي أو الاعسار الكلي): تعد هذه المرحلة نقطة حرجية في مسار الشركة، حيث تصل إلى حد لا يمكن فيه التحايل على الواقع، وتفشل الإدارة في إيجاد تمويلات إضافية لإنقاذ الوضع. في هذه اللحظة، تتجاوز قيمة الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة، مما يؤدي إلى وقوع الفشل الكلي والإفلاس وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها.

5. المرحلة الخامسة (الاعلان وتأكيد الإفلاس): تتمثل هذه المرحلة في بدء الإجراءات القانونية التي تحمي حقوق المقرضين، وفيها يتم الإعلان عن الإفلاس بما يعني تصفية الشركة. وتُعتبر هذه المرحلة النهاية النهائية، إذ يكون قد تم الوصول إلى مرحلة الفشل التام للشركة.

الشكل رقم 02 : يبين مراحل الفشل المالي



المصدر: من اعداد الطالب حسب المراجع الموجود في فرع المراحل.

رابعاً- مظاهر الفشل المالي:

يوجد العديد من مظاهر الفشل المالي حيث تم استنتاج عدد منها خلال دراسة شاملة للمظاهر الشائعة، ونذكر منها:¹

- الاختلال في تركيبة الهيكل المالي للمنشأة.
- تدني الربحية وتدهورها لفترات زمنية متتالية.
- عدم تمكن بعض المنشآت من مسايرة التقدم التقني الذي يواكب التطور ويقلل تكاليف، الأزمة للمنافسة واتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها.
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل الفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة، الأمر الذي يقود إلى تزايد متواصل في حجم الديون وإعادة جدولتها.
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
- إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات.
- انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محلياً.

¹ عزت هاني عزت أبو شهاب، مرجع سابق، ص26

- عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة.
- التأخير في إعداد التقارير المالية الختامية وضعف الإفصاح.
- المنافسة الشديدة التي تواجهها المنشأة.
- التوسع غير المربح في الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
- عجز في السيولة الناتجة عن نقصان التدفقات النقدية الداخلية.

خامسا - أنواع الفشل المالي:

للفشل المالي أنواع عديدة، يمكن تصنيف هذه الأنواع الى فئات رئيسة نذكر منها ما يلي: ¹

1. الفشل المالي الزاحف (التدريجي): يحدث نتيجة لمشكلات داخلية متراكمة، مثل سوء الإدارة، وزيادة

الديون، والتوسع غير المدروس، والإسراف في الموارد حيث يؤدي إلى اختلال في الهيكل المالي وانخفاض في إنتاجية وظائف الإدارة ويظهر بشكل تدريجي، مما يتيح فرصة للتدخل المبكر إذا تم اكتشافه في الوقت المناسب.

2. الفشل المالي المفاجئ: يقع بصورة فجائية وغير متوقعة نتيجة للتغيرات السياسية أو التشريعية أو

الاقتصادية أو التكنولوجية أو الاجتماعية أو الطبيعية التي لا تكون للشركة أدنى سيطرة عليها.

3. الفشل الاقتصادي: يحدث هذا النمط من الفشل عندما تعجز إيرادات الشركة عن تغطية جميع المصاريف

ومن ضمنها تكلفة تمويل رأس المال، أو بمعنى آخر الفشل الاقتصادي هو عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق العائد على رأس المال المستثمر بتناسب والمخاطر المتوقعة لهذه الاستثمارات.

4. فشل الأعمال: تعتبر منظمة التحليل المالي المعروفة **Dun and Bradstreet** هي التي قامت بتحديد هذا

النوع من التعثر وقد أشارت إلى أن تعثر الأعمال إنما يتصل مع أي منشأة أعمال تنتهي صلتها مع الدائنين بخسارة.

5. الاعسار الفني (أزمة السيولة): يمثل الإعسار الفني عن الموقف الذي تكون فيه إدارة المنشأة عاجزة

عن مواجهة تعهداتها المستحقة الدفع عند حلول أجل استحقاقها رغم ارتفاع أصولها المتداولة على خصومها المتداولة ويعبر هذا النوع عادة ما يعرف بأزمة السيولة داخل المنشأة، وهي من الحالات المؤقتة حيث يمكن

¹ جعفر عبد النور ط وكمال بن موسى، مرجع سابق، ص 325-326.

للمنشأة أن تتخلص من هذا النوع من التعثر عن طريق سياستها التي تستطيع بموجبها زيادة الرصيد النقدي بمستوى يمكنها من سداد تعهداتها المستحقة.

6. الإعسار بالتصفية (الإعسار الحقيقي): يسمى الإعسار الحقيقي ويحدث عندما تكون المنشأة غير قادرة على الوفاء بتعهداتها المستحقة حتى في حالة إعطائها الوقت الكافي لذلك، أي أنها في حالة إعسار يؤدي بها إلى التصفية ويعود السبب في هذا إلى ارتفاع خصومها على القيمة السوقية لمجموع أصولها، ويعتبر هذا النوع من الإعسار أكثر انتشاراً مقارنة بالإعسار الفني.

المطلب الثاني: مدخل حول التنبؤ بالفشل المالي

سنلجأ في هذا المطلب إلى تعرف على المداخل الأساسية والعموميات حول التنبؤ بالفشل المالي

أولاً: تعريف التنبؤ بالفشل المالي

عرّف معهد المحاسبين في المملكة المتحدة وويلز (ICAEW) بأنه: عملية تقدير النتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية لاحقة. كما أشار معهد المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) إلى أن التنبؤ بالفشل المالي هو تقدير أكثر احتمالاً للمركز المالي ونتيجة العمليات والتغيرات في المركز المالي لمدة مالية مقبلة¹، كما يوجد اتفاق بين الجهات العلمية والعملية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على ضرورة القيان بالتنبؤ بالفشل المالي نظر لأهميته لمتخذي القرارات الاقتصادية¹.

التنبؤ على أنه التخطيط، أي وضع الافتراضات حول الأحداث الآتية باستعمال تقنيات معينة على فترات زمنية مختلفة، وبالتالي فهو الإجراء الذي يعتمد عليه المدراء أو متخذي القرارات في تطوير الافتراضات حول أوضاع المستقبل، وعليه فهو يتضمن تقدير نشاط في المستقبل، مع الأخذ في الحسبان كل العوامل التي تؤثر على ذلك النشاط².

¹ مروة مبروكي، دور النماذج الكمية العالمية (Sherood, Altman, Kida, Springate) في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة شركة المراعي للفترة (2018-2020)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2022، ص 242-243.

² فاطمة الزهراء كروشة، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس، 2016، ص 31.

وعرف Fortnum التنبؤ المالي بأنه: "تشكيلة من التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة المتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الاستعداد لمواجهة الظروف التي يُفترض حدوثها وذلك عن طريق الخطط والسياسات الضرورية للتعامل مع هذه الظروف".¹

وبناءً على ذلك، يمكننا القول بأن التنبؤ بالفشل المالي عبارة عن إجراء تحليلي استباقي، الغاية منه هي الكشف عن المؤشرات التحذيرية الأولية التي توحى بتدهور الوضع المالي للشركة أو المؤسسة، ويهدف أيضًا إلى تقييم مدى احتمال تعرضها للعسر أو الإفلاس في المستقبل.

ثانياً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

يحقق التنبؤ بالفشل المالي الكثير من المزايا الايجابية لمن يدركه في الوقت الملائم، كونه يتيح اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في المراحل المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية، وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام الكثير من الجهات بها، حيث يمثل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة للجهات الآتية:²

- **المستثمر:** من أوائل الذين يهتمون بموضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة المالية هو المستثمر وذلك من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات الخطرة.
- **الدائنون أو المقرضون:** وذلك من أجل تقييم نجاح المؤسسات المالية التي يقومون بإقراضها من أجل الاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منها.
- **الإدارة:** فتهتم بموضوع التنبؤ بفشل من أجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية الضرورية لانقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.
- **الجهات الحكومية:** للتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته.
- **مراجعو الحسابات:** ينبع اهتمامهم أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات المالية.

¹ محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 61.

² رياض مزهر عبد الله وأثير عباس عبادي، اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي sherood, springate: دراسة تطبيقية في مصرف بغداد، مجلة المنصور، العدد 36، العراق، 2022، ص 25.

- **العاملون بالمنشأة:** بهدف إشعارهم بالأمن والرضى الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمنشأة أن تقدمها لهم.¹
- **البنوك:** تهتم البنوك بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من فروضها القائمة وقيد الدراسة وأسعارها وشروطها، وإمكانية التنسيق مع المقترضين المعالجة للمشاكل القائمة.²

ثالثاً: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي:

منذ بداية الستينيات، ازداد الاهتمام بتطوير نماذج حديثة تهدف إلى التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات. هذا الاهتمام جاء نتيجة الجدل الدائر حول دور مراقب الحسابات في الإبلاغ عن احتمالية تعرض بعض المشاريع الاقتصادية للفشل المالي، خاصة تلك التي تواجه صعوبات في تسديد الالتزامات المالية المستحقة. وقد ظهرت عدة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي، من بينها:³

1. نموذج Altman (1968): هو من أكثر النماذج شيوعاً، يتكون من 05 نسب مالية، حيث تصل دقته إلى 89% لسنتين، و52% لثلاث سنوات لكنه يطبق فقط على مؤسسات المساهمة العامة الصناعية، وقد تمت صياغة المعادلة من خلال الصيغة التالية:

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1X_5$$

حيث:

- X_1 : صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات
- X_2 : الأرباح المحتجزة والاحتياطيات / اجمالي الموجودات
- X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات
- X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون
- X_5 : المبيعات / اجمالي الموجودات

¹ - عزت هاني عزت أبو شهاب، مرجع سابق، ص 36-37.

² عزت هاني عزت أبو شهاب، مرجع نفسه، ص 36-37.

³ ودان سهام بختي زليخة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي في ظل جائحة كورونا -دراسة حالة مؤسسة بيو فارم خلال فترة 2018-2021، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص438.

2. نموذج springate (1978): استخدمه الباحث الكندي gordan springate و تمت صياغته وفقاً للمعادلة التالية:¹

$$Z=1.03 \times x_1 + 3.07 \times x_2 + 0.66 \times x_3 + 0.4 \times x_4$$

حيث أن:

- X1: رأس المال العامل / إجمالي الأصول الملموسة
- X2: الأرباح قبل الضرائب والفوائد / إجمالي الأصول الملموسة
- X3: الأرباح قبل الضرائب والفوائد / إجمالي المطلوبات المتداولة.
- X4: صافي المبيعات إجمالي الأصول الملموسة

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- كلما ارتفعت قيمة 2 كان ذلك مؤشراً على سلامة المركز المالي للمؤسسة.
- أما إذا كانت قيمة 2 اقل من 0.862 فإن المؤسسة مهددة بخطر الإفلاس.

3. نموذج kida (1981): يعتبر نموذج كيدا أحد النماذج الحديثة التي استخدمت لعام 1981 ولقد تبني النموذج 5 متغيرات ويعبر عن الصيغة الرياضية لهذا النموذج وفق المعادلة التالية:²

$$Z=0.024X_1 + 0.42X_2 -0.461X_3 -0.463X_4 + 0271X_5$$

حيث:

- Z: دليل أو مؤشر الإستراتيجية
- X1: الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول
- X2: حقوق المساهمين / مجموع الخصوم
- X3: الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
- X4: المبيعات / مجموع الأصول
- X5: النقدية / مجموع الأصول

¹ غربي سهام و كبوط عبد الرزاق، إدارة المخاطر المالية باستخدام نموذج Springate للتوقع بالفشل المالي للمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة المنسوجات الصناعية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص: 200.

² معرف هدى، يحيوي نعيمة، المفاضلة بين النماذج (kida-sherood-altman) ومدى قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة صيدال خلال الفترة ما بين (2017- 2018)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص467.

4. نموذج SHEROOD (1987): يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة لتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على 06 مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية المعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات حسب الصيغة التالية:¹

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6$$

حيث أن:

- Z: مؤشر الإفلاس مؤشر درجة مخاطر القروض.
- X1: نسبة رأس المال العامل / مجموع الأصول
- X2: نسبة النقديات / مجموع الأصول
- X3: نسبة إجمالي حقوق المساهمين / مجموع الأصول
- X4: نسبة الأرباح قبل الضرائب / مجموع الأصول
- X5: نسبة إجمالي الأصول / مجموع الديون
- X6: نسبة إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

الجدول رقم 02: المقارنة بين نسب نماذج الثلاثة

النسبة	نموذج ALTMAN	نموذج KIDA	نموذج SHEROOD
X1	رأس المال العامل / مجموع الأصول	الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول	نسبة رأس المال العامل / مجموع الأصول
X2	الأرباح المحتجزة والاحتياطات / مجموع الأصول	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	نسبة النقديات / مجموع الأصول
X3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة إجمالي حقوق المساهمين / مجموع الأصول
X4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون	المبيعات / مجموع الأصول	نسبة الأرباح قبل الضرائب / مجموع الأصول
X5	المبيعات / مجموع الأصول	النقدية / مجموع الأصول	نسبة إجمالي الأصول / مجموع الديون
X6			نسبة إجمالي حقوق

¹ عوني محمد الصغير، زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال-، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 483.

المساهمين / الأصول الثابتة			
----------------------------	--	--	--

المصدر: - معرف هدى، يحيوي نعيمة، المفاضلة بين النماذج (kida-sherood-altman) ومدى قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة صيدال خلال الفترة ما بين (2017-2018)، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص 468.

المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي:

توجد علاقة وثيقة بين التنبؤ والتحليل، حيث لا يستند التنبؤ فقط إلى البيانات التي توفرها الجداول المالية مثل الميزانية وقائمة الدخل، والتي تُستخدم في التحليل المحاسبي لتوضيح وضع الشركة في الفترات السابقة، بل يعتبر التنبؤ نقطة انطلاق للتخطيط المستقبلي الذي يعتمد عليه تطور الشركة في المستقبل. بناءً على ذلك، يمكن تحديد العلاقة بين التنبؤ وما يلي:¹

- **التحليل الاستراتيجي للأعمال:** يرتبط كليهما بمستوى التنافس في السوق، ومستوى الأداء في الفترات السابقة، ومعدل نمو الشركة في الفترات القادمة (قصيرة وطويلة الأجل)، مع مراعاة عدم وجود انحراف كبير في الهامش.
 - **التحليل الاقتصادي:** يتصل بمدى قدرة البيانات المحاسبية السابقة على تشكيل تصور حول بعض الأصول مثل الأصول والمطلوبات والمصاريف، ومدى تطابق الأداء المستقبلي مع ثبات أو تغير مستوى هذه الأصول.
 - **التحليل المالي:** يشير إلى مدى ثبات المصادر المالية التي تزود الشركة.
- وبما أن التنبؤ ليس بالضرورة أفضل من التحليل الاستراتيجي للأعمال أو التحليل المحاسبي والتحليل المالي، فإنه يتطلب معرفة دقيقة تساعد الإدارة أو المحلل على بناء تصور شامل وفعال للشركة، مع ذلك نستنتج أن العلاقة بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي تكمن فيما يلي:
- **التنبؤ بالفشل المالي:** يشير إلى قدرة المؤسسة على تحديد عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستحقة بالكامل، وذلك عندما تكون أصولها أقل من قيمتها الفعلية مقارنة بقيمة خصومها.
 - **في حين أن التحليل المالي:** يُعتبر خطوة أساسية في التخطيط المالي المستقبلي، حيث يُعرف بأنه دراسة تحليلية للقوائم المالية باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب. يُعتبر التحليل المالي أداة تشخيصية للمؤسسة، حيث يكشف عن نقاط القوة والضعف، مما يساهم في التنبؤ بفشلها المالي.

¹ - عطاءه علي الزبون، مرجع سابق، ص 179/178.

بناء على ذلك، يتضح وجود تكامل بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي، من خلال استخدام بعض المؤشرات والنسب المالية لبناء نماذج مثل نموذج Springate، الذي يعتمد في دراستنا لتحليل الوضع المالي للمؤسسة قبل حدوث الفشل أو المخاطر المحتملة في المستقبل، ومن هنا يمكن القول أن التحليل المالي يعتبر أداة أساسية للتنبؤ بالفشل المالي، حيث يوفر المعلومات اللازمة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة ويعزز من القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

وكما يمكن القول بأن التحليل المالي أساس علمي للتنبؤ أو بمعنى آخر نستنتج أن أدوات التحليل المالي دور فعال في التنبؤ بالفشل المالي حيث يمكن من خلال النسب المالية قياس السيولة وربحية والمديونية وهكذا يمكن تحديد نقاط الضعف المبكرة، أما بالنسبة لباقي الأدوات كتحليل التدفق النقدي والتحليل الأفقي والرأسي فلكل منهم وظيفة ودور فعال في التنبؤ بالفشل المالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: جدول يبين وظيفة أدوات التحليل المالي ودور كل أداة في التنبؤ بالفشل المالي.

أدوات التحليل المالي	وظيفة كل أداة	دور كل أداة في التنبؤ بالفشل المالي
النسب المالية	قياس الربحية / السيولة / المديونية	تحديد نقاط الضعف المبكرة
تحليل التدفق النقدي	تقييم القدرة على توليد النقد	كشف العجز التمويلي قبل حدوثه
التحليل الرأسي (العمودي)	فهم هيكل القوائم المالية	اكتشاف التشوهات الهيكلية مثل: تضخم الديون
التحليل الأفقي	تتبع التطور التاريخي للأداة	كشف الاتجاهات الخطرة مثل: تراجع المبيعات المتواصل

المصدر: من اعداد الطالب حسب المعطيات الموجودة فيما سبق.

يعتبر كل من التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي من الركائز الأساسية في دراسة الوضع المالي للمؤسسات. والعلاقة بينهما تتسم بأنها طردية كما يمكن القول بأنه يجمعها سبب للوصول الى نتيجة، فالتحليل المالي هو المصدر الرئيسي للمعلومات التي تُستخدم في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي، بينما يعتمد التنبؤ الدقيق على دقة جودة التحليل المالي المُنجز.

كما يمكن توضيح الفرق بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي في الجدول التالي:

جدول رقم 04: يبين بعض الفروقات بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي.

الفرق من خلال:	التحليل المالي	التنبؤ بالفشل المالي
الأدوات	النسب المالية / التحليل الرأسي وأفق	نماذج رياضية احصائية مثل: Altman, kida, springate.
الزمن	الماضي والحاضر	المستقبل (3 الى 5 سنوات)
الهدف	تحليل أو دراسة الوضع الحالي	التوقع المستقبلي

المصدر: من اعداد الطالب حسب المعطيات الموجودة فيما سبق.

المبحث الثالث: عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي:

في هذا المبحث سيتم عرض بعض الدراسات السابقة عربية وأجنبية كانت قد تناولت موضوع مشابه لموضوع دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات العربية السابقة:

سيتم تقديم وعرض بعض وأهم الدراسات العربية السابقة التي قامت بدراسة مواضيع مشابهة لهذا الموضوع.

- دراسة (شريف خالد حسن مكاي، 2011) حول دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات الصناعية. -جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-:¹

هدفت هذه الدراسة تحليل دور مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ المبكر بعلامات الفشل المالي، باستخدام منهجية المقارنة لتحديد الانحرافات المالية المحتملة قبل وقوعها، وبالتالي معالجة أسبابها، اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لرصد المشكلات البحثية، والمنهج الاستقرائي والوصفي لتحليل البيانات الميدانية، حيث طبق الباحث هذه الإطار النظري على دراسة حالة لشركة "جولات البلاستيك" بالسودان، حيث كشفت النتائج عن تراجع السيولة واستمرار الخسائر، كما ظهر في تحليل القوائم المالية. وأكدت الدراسة أن استخدام مؤشرات التحليل المالي يسهم في كشف مواطن الضعف المالي قبل تفاقمها، مما يدعم اتخاذ إجراءات وقائية.

- دراسة (الركابي علاء خلف، الكعبي بثينة راشد، 2012) حول التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق:²

¹ شريف خالد حسن مكاي، دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات الصناعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011.

² الركابي علاء خلف، الكعبي بثينة راشد، التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64.

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم إطار تحليلي متكامل يعتمد على النسب المالية والنماذج الرياضية لتقييم أداء الشركات والتنبؤ باحتمالية تعرضها للفشل المالي، اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات -شركة العراق للأوراق المالية-، مع افتراض أن استخدام النسب المالية ضمن نماذج رياضية محددة يمكن أن يكشف عن مؤشرات الفشل المالي، وأظهرت النتائج وجود فجوة كبيرة في الطاقة الإنتاجية غير المستغلة لدى الشركات المدرسة، بالإضافة إلى ضعف واضح في أنشطة البحث والتطوير، خاصة فيما يتعلق بتطوير المنتجات وتحسين عمليات الإنتاج، مما يشير إلى أن هذه العوامل قد تسهم في زيادة مخاطر التعثر المالي.

- دراسة (محمد الصغير عوني، 2022) حول إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي المجمعات الشركات دراسة عينة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020):¹

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور أساليب التحليل المالي الحديثة في توقع تعثر المجمعات الشركات، مع تطبيق عملي على المجمع الصناعي "صيدال" خلال الفترة (2016-2022) حيث سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التحليل المالي في تقييم قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، بالإضافة إلى استكشاف فاعلية الأساليب التحليلية المتطورة -مثل المؤشرات المالية والنماذج التمهيدية- في تشخيص الوضع المالي للمجمعات، وقياس مستوى استقرارها وقدرتها التنافسية. من الناحية المنهجية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومفهوم الإعسار وهيكل المجمعات الشركات، أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة مدعوماً بالتحليل الكمي، مع تطبيق نماذج رياضية متخصصة في التنبؤ بالفشل المالي.

حيث أبرزت النتائج المتوصل إليها على اعتماد مجمع "صيدال" بشكل أساسي على التمويل الذاتي في إدارة دورة نشاطه، إلى جانب مزيج من التمويل قصير وطويل الأجل، وكشف نموذج "Kida" عن مؤشرات خطر مالي محتمل، حيث أظهرت النتائج قيماً سالبة للمتغير التابع، مما يشير إلى احتمالية مواجهة المجمع لصعوبات مالية، هذه النتائج تؤكد أهمية النماذج الكمية كأداة استباقية للكشف عن مواطن الضعف المالي في المؤسسات الكبيرة.

- دراسة (يزيد تفرات، 2021) حول استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير (BCR) بولاية سطيف خلال الفترة (2011-2014):²

¹ محمد الصغير عوني، إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات، دراسة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر وادي سوف، الجزائر، 2022.

هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب الدافعة لاعتماد أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسات، انطلاقاً من بيانات النظام المحاسبي المالي، مع استعراض الإطار النظري لمفاهيم التحليل المالي ومدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق هذه الأدوات لتحسين أدائها المالي مستقبلاً، حيث اعتمد الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم الأساسية. بينما ركز الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة، مع تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أن الدراسة أكدت بأن تحليل القوائم المالية عملية حاسمة تتطلب كفاءة عالية في المجال المالي والمحاسبي. وأظهرت النتائج أن استخدام الأدوات التحليلية التقليدية (مثل النسب المالية) يظل ركيزة أساسية في تشخيص الوضع المالي واتخاذ القرارات الرشيدة.

- دراسة (فراق مروة، 2020) حول دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة CA Rouiba للفترة (2010-2015) مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة 2019/2020¹

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التعثر المالي وتوضيح الفرق بينه وبين المفاهيم القريبة منه، مع التركيز على أهمية ودور التحليل المالي في الكشف المبكر عن مؤشرات التعثر داخل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي، لتحديد ما إذا كانت المؤسسة في وضع صحي أو على مشارف الفشل.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أن النماذج الإحصائية المعتمدة في التنبؤ بالتعثر لا تعطي نفس النتائج ولا تؤدي إلى قرارات موحدة، مما يعكس تفاوتها في الدقة والملاءمة. كما تبين أن التعثر المالي لا يعني بالضرورة توقف المؤسسة عن النشاط أو تصفيتها، بل قد يكون مؤشراً أولياً على مسار نحو الفشل، وهو ما يمكن التنبؤ به في حال توظيف النماذج التحليلية المناسبة. وفي هذا السياق، أظهرت الدراسة ضعف أو غياب استخدام مؤسسة "روبية" لتلك النماذج، بالإضافة إلى محدودية اعتمادها على أدوات التحليل المالي كوسيلة للتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي المحتمل.

² يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والساكين والصنابير (BCR) بولاية سطيف خلال الفترة (2011-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة ألبواقي، الجزائر، جوان 2021، المجلد 2، العدد 11.

¹ فراق مروة، دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة CA Rouiba للفترة (2010-2015)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، 2019/2020.

- دراسة (كلاش مريم، بهلول نور الدين، 2021) حول دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي -دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق أهراس-: ¹

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة فعالة في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ المبكر بالفشل المالي، وذلك من خلال التركيز على عدد من المؤشرات المالية وتطبيق نماذج تنبؤية مثل Altman، Kida، و Sherrod، وقد تم اعتماد مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى بولاية سوق أهراس كدراسة حالة، بالاستناد إلى بياناتها المالية للفترة الممتدة بين 2016 و 2018.

أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة تواجه مؤشرات سلبية واضحة على مستوى الأداء، ما يعزز احتمالية تعرضها للفشل المالي، ما لم تُبادر باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة نقاط الضعف وتحسين قدرتها على إدارة المخاطر. كما كشفت النتائج أن مقاييس المخاطر المالية ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستويات الربحية والسيولة والأمان، حيث تسعى المؤسسة لتحقيق التوازن بين هذه الجوانب بهدف تحقيق أرباح ترضي المساهمين وتدعم النمو الاقتصادي.

رغم تمتع المؤسسة بسيولة مقبولة نسبياً، إلا أنها لا تزال معرضة لمخاطر مالية، خاصة مع التراجع الملحوظ في معدل دوران الأصول، مما يعكس ضعف كفاءة استخدامها في تحقيق الإيرادات. كما أن نسب الربحية المنخفضة تعطي انطباعاً سلبياً للمستثمرين بشأن قدرة المؤسسة على توليد العوائد الكافية، إلى جانب ارتفاع معدلات المديونية نتيجة الاعتماد على القروض طويلة الأجل، مما يزيد من مخاطر العجز عن الوفاء بالالتزامات.

وأظهرت تطبيقات النماذج التنبؤية أن مؤشر Altman سجل قيمة أقل من 1.81، مما يشير إلى احتمال كبير للفشل المالي، بينما أظهر نموذج Kida نتائج سلبية طيلة سنوات الدراسة، وهو ما يدعم هذا التوجه. أما نموذج Sherrod فقد صنف المؤسسة ضمن الفئة الثالثة من المخاطر، مما يعني احتمالية متوسطة للتعثر.

بناءً على ما سبق، خلصت الدراسة إلى أن الوضع المالي لمؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى يدعو إلى القلق، وأنه من الضروري تعزيز أدوات إدارة المخاطر المالية كخطوة استراتيجية لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي.

¹ كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي -دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق أهراس، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 06، العدد 01، 2021.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة:

سيتم تقديم وعرض بعض وأهم الدراسات الأجنبية السابقة التي قامت بدراسة مواضيع مشابهة لهذا الموضوع:

دراسة (edward altman, 1968) بعنوان: ¹

Financial ratios, discriminant analysis and the Finance prediction of corporate bankruptcy

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال تحليل النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية. وقد أجريت على عينة مكونة من 33 شركة متعثرة و33 شركة ناجحة خلال الفترة ما بين عامي 1946 و1956، باستخدام 22 نسبة مالية. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات لبناء نموذج تنبؤي أطلق عليه اسم نموذج Z-SCORE، وقد خلصت النتائج إلى أن هناك مجموعة من النسب المالية تلعب دوراً مهماً في التنبؤ بالتعثر المالي، وهي: نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، نسبة الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول، نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم، وأخيراً نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول. وقد تم التعبير عن هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

حيث تشير المتغيرات إلى ما يلي:

- X1: الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول
- X2: صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول
- X3: المبيعات إلى إجمالي الأصول
- X4: القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية للديون
- X5: الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

وكلما ارتفعت قيمة مؤشر Z ، دل ذلك على قوة وسلامة الوضع المالي للشركة، بينما تشير القيم المنخفضة إلى احتمالية مواجهة الشركة للتعثر المالي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة ساهمت في تطوير أسلوب تنبؤي جديد يعتمد على التحليل التمييزي متعدد المتغيرات لرصد مؤشرات التعثر المالي بدقة وفعالية.

¹ -Adward althman ، **FINANCIAL RATIOS, DISCRIMINANT ANALYSIS AND THE FinancePREDICTION OF CORPORATE BANKRUPTCY** ،The Journal of Finance, Vol. 23
No. 4 (Sep., 1968), pp. 589-609 Published by: Blackwell Publishing for the American finance association.

دراسة (Muhammad nadeen(2016)tracy-anne de siliva. umar nawaz kayani) بعنوان: ¹

Predicting corporate financial distress for new zealand listed firms using intellectual capital indicators

استهدفت تطوير نموذج تنبؤي للضائقة المالية باستخدام مؤشرات رأس المال الفكري والنسب المالية التقليدية. اعتمد البحث على عينة متوازنة شملت 12 شركة متعثرة و 12 شركة ناجحة من البورصة النيوزيلندية خلال الفترة (2001-2014)، حيث أظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في دقة التنبؤ بنسبة تتراوح بين 82% إلى 92% عند دمج أربعة مؤشرات رئيسية تشمل: إجمالي رأس المال الفكري، ونسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة، ونسبة المبيعات إلى الأصول المتداولة، إضافة إلى النسبة الحالية. كما أكدت الدراسة على أهمية تضمين متغيرات إضافية مثل حجم الشركة ومؤشرات القرارات الاستثمارية لتعزيز فعالية النموذج التنبؤي.

دراسة (Li-jen ko. Edward j. BlocherK.P.paullin، 1992) بعنوان: ²

Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أهمية الكشف المبكر عن علامات الانهيار المالي للشركات. اعتمد الباحثون على نظام (1992) CRIS لتحليل بيانات 19 شركة تايوانية، حيث تمت مقارنة أدائه مع نماذج الحوسبة العصبية والتحليل اللوجستي. أظهرت النتائج تفوق نظام CRIS في التنبؤ بالتعثر المالي نظراً لقدرته على توليد قواعد تفسيرية واضحة وسهلة الفهم، مما يجعله أداة فعالة للمستثمرين والدائنين ومراجعي الحسابات في تحديد المخاطر المالية المحتملة بشكل استباقي.

دراسة (Ben Chin Fook Ya et al., 2012) بعنوان: ³

Evaluating company failure in Malaysia using financial ratios and logistic Regression

هدفت هذه الدراسة للبحث على قدرة نماذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بإفلاس الشركات الماليزية، حيث قام الباحثون بتحليل 64 شركة باستخدام 16 مؤشراً مالياً، توصلت الدراسة إلى تطوير نموذج تنبؤي فعال يعتمد

¹ - Muhammad nadeen(2016) Tracy-anne de siliva. umar nawaz kayani . **Predicting corporate financial distress for new zealand listed firms using intellectual capital indicators** ، JOURNAL OF APPLIED BUSINESS 14

² - Li-jen ko. Edward j. BlocherK.P.paullin ، **Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System** . The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 1, No. 1, pp. 69-85 .

³ - Ben chin fook yap, shanmugam munuswamy Zulkifflee bin Mohamed ، **Evaluating company failure in Malaysia using financial ratios and logistic regression**. Asian journal of finance & Accounting ISSN 1946-052X, Vol 4, No. 1,2012

على أربع نسب مالية رئيسية أثبتت دقة عالية في كشف علامات التعثر المالي قبل خمس سنوات من حدوثه الفعلي، حيث أكدت النتائج على كفاءة منهج الانحدار اللوجستي في تحليل المخاطر المالية وبناء أنظمة إنذار مبكر للشركات.

دراسة (Zulkarnain & Hasbullah, 2009) بعنوان:¹

financial raions discriminant analysis and the perdition of corporate distress

هدفت هذه الدراسة الى تطوير نموذج تنبؤي للكشف المبكر عن إفلاس الشركات في سنغافورة باستخدام التحليل التمييزي، حيث اعتمد الباحث على عينة مكونة من 17 شركة متعثرة ومقابلة لها من الشركات السليمة الغير متعثرة، مع تحليل 64 مؤشراً مالياً مستخلصاً من القوائم المالية. توصل الباحثون إلى نموذج رياضي دقيق بالصيغة:

$$Z = 0.873 + 8.951X_1 - 0.138X_2$$

حيث تمثل X_1 (التدفق النقدي إلى إجمالي الأصول) و X_2 (نسبة المبيعات إلى الذمم المدينة) العوامل الأكثر تأثيراً في التمييز بين الشركات المتعثرة والسليمة، مما يوفر أداة فعالة للتنبؤ بالمخاطر المالية.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

لاحظنا في الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة والتي كانت كل دراسة مختلفة عن الأخرى حيث شملت كل دراسة العديد من المؤسسات في أماكن مختلفة، من خلال تناولها لموضوع بعنوان التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي والتي اعتمدت عليها أدوات التحليل المالي من نسب مالية ومؤشرات المالية من أجل مساعدة المؤسسات الاقتصادية بالتنبؤ بالفشل المالي مع الأخذ بالإعتبار للنماذج الخاصة بالتنبؤ المالي.

- من حيث بيئة الدراسة أجريت معظم الدراسات السابقة على مؤسسات عربية كانت خارج الوطن في السودان والعراق أما فيما يخص دراسة التي كانت داخل التراب الوطني في عدة ولايات مختلفة بتحديد في الجزائر العاصمة، سوق أهراس، وادي سوف وسطيف، أما فيما يخص الدراسات الأجنبية فتمت في بعض المؤسسات الأجنبية في مختلف بلدان العالم بالتحديد نيوزلندا وماليزيا.

¹ - Zulkarnain Mulamad siri hasbullah Absd jalil. financial raions discriminant analysis and the perdition of corporate distress , Journal of Money, Investment and Ranking Issn 1450-288X Issue 11(2009) p5-15.

- من حيث المنهج المتبع في أغلب الدراسات السابقة تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي التمييزي واللوجستي، أما في بعض الدراسات الأخرى اعتمدت على منهج وصفي وتحليلي.
- اجتمعت الدراسة السابقة على هدف أساسي ألا وهو البحث على طريقة للتحليل الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالفشل المالي بالنماذج الخاصة به اعتمادا على أدوات التحليل المالي من نسب مالية ومؤشرات التوازن المالي.
- أما فيما يخص عينة الدراسة: معظم الدراسات العربية قامت بتشكيلة عينة من المؤسسات المحلية أما بالنسبة للدراسات الأجنبية كانت العكس بتنوعها في تكوين العينات من مؤسسات محلية وأجنبية.
- كما اختلفت الدراسات السابقة عن بعضها البعض من حيث استخدام النماذج الخاصة بالتنبؤ المالي، ومن حيث عدد وأنواع النسب المالية والمؤشرات الموظفة في الدراسة، كدراسة (شريف خالد حسن مكاوي، 2011) التي كانت حول دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات الصناعية، والتي كانت متشابهة لموضوع دراستنا حول توظيف النسب المالية في التنبؤ المبكر بعلامات الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- من خلال فحص هذه الخصائص والمميزات، تبين لنا أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في المحور الجوهري والموضوع الرئيسي والهدف العام، وهو التشديد على أهمية المؤشرات المالية في وضع نماذج تنبؤية للفشل بصورة استباقية ويهدف هذا إلى تنبيه صناع القرار في المؤسسات الاقتصادية وأيضا الى معرفة قيمة تحليل هذه النسب، وتوفير البيئة المناسبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المثالي.
- انفردت هذه الدراسة بتحليل المالي للقوائم المالية اعتمادا على النسب المالية والمؤشرات المالية، واستخدام نموذجي altman و springagte، كما اختلفت من جهة أخرى من ناحية المؤسسة التي تمت فيها الدراسة، ومن خلال عدد السنوات المدروسة في هذه المؤسسة والتي قدرت بسبع سنوات تراوحت بين 2017 الى 2023.

خلاصة:

تمكننا في هذا الفصل من فهم مصطلح التحليل المالي من خلال تعريفه من مختلف المراجع ومعرفة خطواته وأهم الأدوات التي تمكننا من تحليل القوائم المالية من أهمها النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، حيث تبين لنا أن التحليل المالي من أبرز الوسائل والأساليب التي تسعى إلى معرفة وضع وواقع المؤسسة الاقتصادية من الناحية المالية، كما تطرقنا في الجزء الثاني من هذا الفصل إلى معرفة الفشل المالي أولاً ومعرفة أسبابه ومراحله حيث يعتبر مشكلة أو خطر قد يحيط بالمؤسسة، يليه التعرف على أساسيات التنبؤ بالفشل المالي من جميع نواحيه كما تم التعرف على بعض من نماذجه، مستنتجا أن التنبؤ المالي هو حل لمشكلة الفشل المالي، وفي الأخير تم التركيز على عرض بعض الدراسات السابقة سواء كانت عربية وأجنبية والتي لها علاقة تربطها بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة شركة مناجم

الفوسفات

(Somiphos)

– تبسة –

تمهيد:

لتحقيق هدف تطبيق الجانب النظري الذي تمت مناقشته في الفصل السابق، تم اختيار مؤسسة مناجم الفوسفات -somiphos- بولاية تبسة، سيتم في هذا الفصل استعراض المؤسسة وبنيتها التنظيمية، ثم دراسة وضعها المالي بناءً على الوثائق المتاحة خلال فترة التبرص، والتي تشمل الفترة من 2017 إلى 2023، سيتم تحليل وضع المؤسسة من خلال المؤشرات والنسب المالية، مع تقييم استمراريته باستخدام النموذجي altman و springate، نظرًا لكون المؤسسة غير مدرجة في البورصة.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

- **المبحث الأول:** نظرة عامة حول مؤسسة مناجم الفوسفات -somiphos- تبسة.
- **المبحث الثاني:** التحليل الوضع المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات بالمؤشرات والنسب المالية من سنة 2017 إلى 2023.
- **المبحث الثالث:** التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات باستخدام النموذجي Altman و springate من سنة 2017 إلى 2023.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مناجم الفوسفات -somiphos- تبسة

سننظر في هذا المبحث الى معرفة مؤسسة مناجم الفوسفات بولاية تبسة ونشأتها وتعرف على أهدافها ومبادئها وشرح هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة مناجم الفوسفات

تتوزع الجزائر بخيرات طبيعية ومعنوية وافرة، مثل الحديد والفوسفات، حيث من بين الجهات التي تعمل على هذا الاستغلال نجد مؤسسة مناجم الفوسفات -تبسة-

أولاً: تعريف مؤسسة مناجم الفوسفات -somiphos- تبسة: هي مؤسسة مناجم الفوسفات S.M. «SOMIPHOS» وليدة تقسيم المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات FERPHOS سنة: 2004 إلى عدة فروع، بدأت عملها بصورة مستقلة عن "فيرفوس" بتاريخ 01 يناير 2005، وهي متخصصة في استخراج الفوسفات ومعالجته وتسويقه، وذلك في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء.¹

تعتبر SOMIPHOS مؤسسة مساهمة برأسمال اجتماعي يقدر بـ 1000000000.00 دينار جزائري، تشرف عليها سلطة وطنية عليا تتمثل في مجلس الإدارة والجمعية العامة المساهمة، وهي تتكون أساساً من أربع وحدات رئيسية تتمثل في:²

- **المركب المنجمي جبل العنق CDO:** يقع فيه منجم لاستخراج الفوسفات الطبيعي ومصنع للمعالجة في بلدية بئر العاتر، ولاية تبسة.

- **المنشآت المينائية عنابة IPA:** هذه الوحدة مسؤولة عن تسويق و شحن الفوسفات الموجه للتصدير من ميناء عنابة، تقوم الوحدة بنقل وتحميل و شحن المنتجات الفوسفاتية إلى السفن. لديها قدرة تخزين تصل إلى 120,000 طن، وقدرة شحن تتراوح بين 25,000 و 50,000 طن.

- **مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية CERAD:** هو مركز يهتم بإسعاف -إنجاد- وحدات الإنتاج والعمل على فهم ومتابعة الأداء الداخلي لعناصر المؤسسة ككل، نشأ سنة 1991 تحت تسمية L'URA.

¹ معلومات مقدمة من طرف المؤسسة، مكتب دائرة المحاسبة والمالية.

² المصدر نفسه.

وحدة البحث التطبيقي، ثم تم ضمه ودمجه مع Le BEM مكتب الدراسات المنجمية ليكون في النهاية CERA، مهامه تتمثل في تنفيذ وتحضير ودراسات وأبحاث منجمية، وكذا مساعدة مراكز الأنشطة للمجموعة لصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة في تحقيق أهدافهم وتفعيل الأداء الداخلي لهم.

- **المقر:** يقع المقر الرئيسي لإدارة SOMIPHOS في مدينة تبسة يضم المقر الإدارة المركزية والهيكل الأساسية التي تعمل على تحقيق التطور والنمو ذلك عبر توفير الدعم اللوجستي لوحدات الشركة المتنوعة، يعمل في الشركة حوالي 1400 موظف في عام 2005، بلغت قيمة مبيعاتها 1750 مليون دينار جزائري.

ثانيا: مراحل نشأة المؤسسة SOMIPHOS

بما أن SOMIPHOS هي مؤسسة فرعية من المؤسسة الأم FERPHOS فإن نشأتها جاءت نتيجة للتطورات، والتغييرات الهيكلية الحاصلة في البنية التنظيمية لـ FERPHOS، لذلك سيتم التطرق إلى مختلف هذه التغييرات وصولاً إلى ظهور SOMIPHOS:¹

بدأت المؤسسة نشاطها سنة 1962 تحت إشراف "المكتب الجزائري للاستغلال والبحوث المنجمية BAREM و استمر هذا الوضع حتى تاريخ 06 ماي 1966، حيث جرى تأميم الموارد الوطنية حينها، أُسست مؤسسة جديدة باسم SONAREM لاحقاً، انبثقت "المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات FERPHOS، كنتيجة للتغييرات الهيكلية داخل SONAREM تم ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 73-441 الصادر في 16 جويلية 1983 وبموجب هذا المرسوم، تحولت FERPHOS إلى مؤسسة مساهمة -مؤسسة عمومية اقتصادية- في 22 ماي 1990. بدأ رأس المال بـ 50000000 دينار جزائري، ثم زاد ليصل إلى 300000000 دينار جزائري، وبعدها إلى 1000000000 دينار جزائري، وفي النهاية بلغ 2241000000 دينار جزائري، في 08 أكتوبر 2001، وبعد الانفتاح الرأسمالي الذي شهده الاقتصاد الوطني، أبرمت المؤسسة اتفاقية شراكة مع متعامل هندي أصبح هذا المتعامل مساهماً في منجمي الحديد ونزة وبوخضرة بنسبة 70% في المقابل، احتفظت FERPHOS بنسبة 30% في رأس المال الكيان الجديد الناتج عن الشراكة، والذي سمي ISPAT TEBESSA، في عام 2004، أعيد تنظيم FERPHOS، لتتكون من 07 مؤسسات فرعية تابعة، تتولى الإدارة العامة للمجموعة FERPHOS قيادتها وتوجيهها، هذه المؤسسات هي:²

¹ معلومات مقدمة من طرف المؤسسة، مكتب دائرة المحاسبة والمالية.

² المصدر نفسه.

SOMIPHOS: مؤسسة مناجم الفوسفات الموجودة في ولاية تبسة. تتكون من 04 وحدات: المركب المنجمي جبل العنق، والمنشآت المينائية بعنابة، ومركز الدراسات والأبحاث التطبيقية للتنمية، والمقر الإداري.

SOMIFER: مؤسسة مناجم الحديد، الكائنة بتبسة، المحتفظ بمراكز الإنتاج المنجمية للحديد.

SOTRAMINES: مؤسسة النقل عبر الطرقات الخاصة بـ FERPHOS أيضا.

ثالثا: الشكل القانوني لمؤسسة مناجم الفوسفات

يتمثل الشكل القانوني لمؤسسة منجم الفوسفات كما هو مبين في الفقرة التالية: ¹

مؤسسة مناجم الفوسفات حاليا تعتبر مؤسسة ذات أسهم، وهي فرع من فروع FERPHOS مجموعة برأس المال الاجتماعي يقدر بـ: 1 600 000 000.00 دينار جزائري، ويديرها مجلس إدارة مُشكّل من قبل المساهمين، وذلك في إطار إجراءات تنظيم القطاع الاقتصادي العامل لدولة، وتخضع لإشراف مؤسسة تسيير مساهمات الدولة (SOMI NES SGP) يقع المقر الاجتماعي للشركة، أي "الإدارة العامة"، في ولاية تبسة، المدينة التي تضم الثروات الرئيسية التي تمثل محور أنشطة الشركة. ونشير أن المهام الأساسية التي وجدت من أجلها مؤسسة مناجم الفوسفات هي النشاطات المنجمية التي هي أساس العمل والإنتاج، وتتمثل في الاستغلال في المقام الأول، بما في ذلك استخراج ومعالجة وتسويق ثروات الفوسفات المعدنية للسوق الخارجية.

المطلب الثاني: مهام ومبادئ وأهداف المؤسسة

تعتبر مؤسسة SOMIPHOS من المؤسسات الاقتصادية الوطنية ذات الأهمية البارزة، حيث بلغت مكانة مرموقة على الصعيدين الوطني والدولي، مما يعزز دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية.

أولا: مهام مؤسسة SOMIPHOS:

يمكن توضيح مهام مؤسسة SOMIPHOS في الفقرة التالية: ²

لا يقتصر نطاق عمل مؤسسة مناجم الفوسفات على الجوانب الإنتاجية فحسب، بل يمتد ليشمل الأنشطة التجارية والخدمية والتطويرية، وذلك بغية تحقيق الأهداف المحددة. وتتجسد مهام المؤسسة في أربع مجالات رئيسية: الإنتاجية، الخدمية، التطويرية، والتجارية.

¹ معلومات مقدمة من طرف المؤسسة، مكتب دائرة المحاسبة والمالية.

² المصدر نفسه.

تتركز الأنشطة الإنتاجية بشكل رئيسي على استخراج الفوسفات من جبل العنق، الذي يمثل أهم منجم للمؤسسة، كونه يزخر بثروات معدنية هائلة. يقع هذا المنجم على بعد 5 كيلومترات جنوب غرب بئر العاتر، وعلى بعد 90 كيلومتراً من تبسة، و340 كيلومتراً من ميناء عنابة. هذه المعطيات الجغرافية تسهل على مركب جبل العنق استخراج الفوسفات المنتج ونقله وتوزيعه، وذلك بعد تنظيف المادة وتحضيرها للحصول على أنواع مختلفة من الفوسفات. تقوم المؤسسة بإنتاج أربعة أنواع تتناسب مع الطلب الخارجي، وهي:

- النوع الأول: bp1 63/65%

- النوع الثاني: bp166/68%

- النوع الثالث: bp1 69/72%

- النوع الرابع: bp173/77%

تعد الأنواع الأربعة مصنفة تصنيف عالمي تجاري، وأهم المجالات التي يستعمل فيها الفوسفات هي: الصناعة الغذائية الزراعية، الصناعة الثقيلة، الصناعة الكيماوية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الغذائية الحيوانية، صناعة المنظفات، صناعة الكبريت، إما فيما يخص الأنشطة الخدمية فتتمثل في أعمال الصيانة، والتصدير للخارج، ونقل الفوسفات، وتتم الأنشطة التطويرية من خلال تقديم منتج عالي الجودة، والدراسات المنجمية المختلفة وغيرها، أما إبرام الصفقات والتكفل بالمنتج الذي يشحن في وسائل النقل، ومتابعة التخزين في الميناء والشحن على مستوى السفن، والتسعين فتدخل ضمن الأنشطة التجارية.

ثانياً: مبادئ مؤسسة SOMIPHOS

تبني المؤسسة، خلال مسيرتها التشغيلية، مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:¹

- تقديم سلع وخدمات ذات نوعية جيدة لإرضاء وجلب العملاء؛
- العمل على تطوير قدرات المستخدمين واحترامهم؛
- السعي من أجل الانخراط في منظمات اجتماعية مهتمة بصحة، الأمن، المحيط والتنمية؛

¹ معلومات مقدمة من طرف المؤسسة، مكتب دائرة المحاسبة والمالية.

- العمل على تحقيق النمو والتسيير الحسن للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على مبادئ وسلوك أخلاقية في قيادة الأعمال.

ثالثا: أهداف مؤسسة SOMIPHOS

تهدف مؤسسة مناجم الفوسفات من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهداف مسطرة، يمكن إيضاح أهمها فيما يلي:¹

- السعي لتحقيق الأهداف المتصلة بالإنتاج الوطني.
- العمل الحثيث للوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة في إدارة شؤونها.
- مواكبة استراتيجية تلبية احتياجات السوق الدولية، بهدف تنويع المنتجات المطروحة.
- الوفاء بالالتزامات المقطوعة تجاه العاملين، الشركاء، وكافة الجهات ذات العلاقة بالمؤسسة.
- بذل الجهود التي تؤدي إلى التوسع في الأسواق العالمية، والترويج للمؤسسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، لجذب الزبائن من شتى بقاع العالم.
- تأمين أكبر عائد ممكن لرأس المال، من خلال مساهمة العمال الفاعلة.
- إجراء دراسات وبحوث تهدف إلى تطوير الإنتاج وتحسينه.
- العناية بتطوير وصيانة الهياكل التي تدعم القدرات الإنتاجية.
- المحافظة على مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- دعم وترقية أخلاقيات إدارة الأعمال.
- الالتزام الصارم بالإطار القانوني السائد في كافة العمليات المتعلقة بنشاطها.

¹ معلومات مقدمة من طرف المؤسسة، مكتب دائرة المحاسبة والمالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات -somiphos- تبسة.

الشكل رقم 03: يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة مناجم الفوسفات somiphos تبسة.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة مناجم الفوسفات بالمؤشرات المالية والنسب المالية من سنة 2017 الى 2023

في هذا المبحث سيتم تطبيق ما تطرقنا اليه في الجزء النظري من مؤشرات ونسب مالية لتحليل الوضع

المالي لمؤسسة مناجم الفوسفات من سنة 2017 الى سنة 2023

المطلب الأول: تحليل الوضع المالي للمؤسسة من 2017 الى 2023 بالنسب المالية

أولاً- نسب السيولة:

1- نسبة سيولة الأصول: حيث يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{أصول جارية}}{\text{مجموع الميزانية}}$$

جدول رقم 05: يبين نسب سيولة الأصول خلال السنوات من 2017 الى 2023

السنوات	أصول جارية	مجموع الميزانية	نسبة سيولة الأصول
2017	5610308574.59	42797389139.63	0.13
2018	7267314745.75	43674624521.20	0.17
2019	8377318126.32	44184153743.55	0.19
2020	7153111529.26	44566110292.18	0.16
2021	8465065613.93	47223019469.50	0.18
2022	30277258691.26	63831391133.70	0.47
2023	28364653733.02	71089053885.91	0.40

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

بعد اعداد الجدول والاطلاع على النسب نستنتج أن خلال الفترة المتراوحة من 2017 إلى 2021، أظهرت نسب السيولة مستويات متدنية تتراوح بين 0.13% و 0.19%، مما يعكس ضعف مقدرة المؤسسة على تبديل أصولها إلى نقد لتغطية التعهدات قصيرة الأجل، غير أن عام: 2022 شهد تحسنا ملحوظا إذ ارتفعت النسبة إلى 0.47%، مدفوعة على الأرجح بزيادة في الأصول المتداولة أو انخفاض في إجمالي الميزانية. وبالرغم من

الهبوط الطفيف إلى 0.40% في 2023، بقيت النسبة أعلى بكثير من مستوياتها خلال الأعوام 2017-2021، مما يشير إلى استمرار تحسن وضع السيولة مقارنة بالفترة السابقة.

2- نسبة السيولة العامة: حيث يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة سيولة العامة} = \frac{\text{أصول جارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

جدول رقم 06: يبين نسب السيولة العامة خلال السنوات من 2017 الى 2023

السنوات	أصول جارية	الخصوم الجارية	نسبة السيولة العامة
2017	5610308574.59	6183543870.22	0.91
2018	7267314745.75	5588364337.75	1.30
2019	8377318126.32	5090552311.74	1.65
2020	7153111529.26	3935999302.73	1.82
2021	8465065613.93	4081759365.49	2.07
2022	30277258691.26	8591498250.02	3.52
2023	28364653733.02	9127967124.80	3.11

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

بعد اعداد الجدول خاص لحساب نسب السيولة العامة من خلال النتائج المتحصل عليها فيه نستنتج أن نسبة السيولة العامة تشهد تحسنا متواصلا من 0.91 % في سنة 2017 إلى 2.07 % في سنة 2021، ما يعكس تعزيز قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل، يليه صعود كبير في سنة 2022 حيث بلغت النسبة 3.52 مدفوعة بزيادة الأصول المتداولة أو انخفاض الخصوم، ورغم تراجعها نسبيا إلى 3.11 % في 2023، فإنها بقيت عند مستويات مرتفعة بالمقارنة بالسنوات السابقة، ما يشير إلى استمرار متانة الوضع المالي مع احتمال تحويل جزء من السيولة إلى استثمارات أو زيادة طفيفة في الالتزامات.

3- نسبة السيولة المختصرة: حيث يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة سيولة المختصرة} = \frac{\text{(أصول جارية - مخزونات و منتجات قيد الصنع)}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

جدول رقم 07: يبين نسب السيولة المختصرة خلال السنوات من 2017 الى 2023

السنوات	أصول جارية - مخزونات ومنتجات قيد الصنع	الخصوم الجارية	نسبة السيولة المختصرة
2017	4158960560.96	6183543870.22	0.67
2018	5685768487.85	5588364337.75	1.02
2019	6319600373.69	5090552311.74	1.24
2020	5203395833.04	3935999302.73	1.32
2021	7044630464.69	4081759365.49	1.73
2022	10378745755.62	8591498250.02	1.21
2023	11357864437.72	9127967124.80	1.24

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال اعداد الجدول السابق وحسب النسب المتحصل عليها حيث شهدت نسبة السيولة السريعة تحسناً تدريجياً من 0.67% في 2017 إلى 1.73% في 2021، يعكس هذا التحسن قدرة أفضل على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل، دون الحاجة إلى بيع المخزون، إلا أنها شهدت انخفاضاً نسبياً في سنة 2022 إلى 1.21% بسبب زيادة الخصوم أو انخفاض الأصول السريعة، أما في سنة 2023 استقرت النسبة عند 1.24%، مما يشير إلى الوصول للاستقرار المالي النسبي في السنة الأخيرة رغم التراجع عن ذروة سنة 2021.

4- نسبة السيولة الفورية: يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

جدول رقم 08: يبين نسب السيولة الفورية خلال السنوات من 2017 الى 2023

السنوات	القيم الجاهزة	الخصوم الجارية	نسبة السيولة الفورية
2017	1084205318.35	6183543870.22	0.17
2018	1190113374.57	5588364337.75	0.21
2019	1666655995.24	5090552311.74	0.33
2020	1053462692.90	3935999302.73	0.27
2021	1365682261.20	4081759365.49	0.33
2022	19898512935.64	8591498250.02	2.32
2023	17006789295.30	9127967124.80	1.86

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه تم حساب نسبة السيولة الفورية لسبع سنوات امتدت من سنة 2017 الى سنة 2023 حيث نستنتج أن نسبة السيولة الفورية شهدت استقرارا طفيفا خلال الفترة ما بين سنة 2017 و 2021 عند مستويات متدنية تراوحت بين 0.17% و 0.33%، ثم ارتفعت بصورة حادة إلى 2.32% في 2022 بسبب زيادة النقدية أو انخفاضاً للالتزامات الجارية أو تعديلات في السياسات المالية، قبل أن تشهد انخفاضا طفيفا إلى 1.86% في سنة 2023 مع الإبقاء على مستويات مرتفعة مقارنة بفترة ما قبل سنة 2022، الأمر الذي قد يعكس استعمالا جزئيا للسيولة أو عودة تدريجية لسياسات مالية أكثر توازنا.

ثانيا - نسب المردودية:

1- نسبة المردودية المالية: يمكن حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$$

جدول رقم 09: يبين نسب المردودية المالية خلال السنوات من 2017 الى 2023.

السنوات	النتيجة الاجمالية	رؤوس الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2017	2134291454.31	34129059888.75	0.06

0.07	36407789829.14	2591973502.11	2018
0.05	36977475547.49	1947880079.99	2019
0.07	38245690267.28	2616441927.74	2020
0.13	40971437246.84	5505886791.20	2021
0.27	49819694826.48	13624918018.45	2022
0.29	56523975006.22	16597242187.33	2023

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة

من خلال اعداد هذا الجدول وحساب نسب المردودية المالية لسنوات السبعة من 2017 الى 2023 نستنتج أن نسبة الربحية المالية حققت تحسنا ملموسا ومستمرا من 0.06 في سنة 2017 إلى 0.29 خلال سنة 2023، حيث بدأت بنمو ثابت بين 0.05 و 0.07 خلال فترة بين 2017 و 2020، حيث نرى تصادا في النسبة إلى 0.13 في سنة 2021 بسبب تحسين الإيرادات أو كفاءة حقوق الملكية، ليتعزز هذا الأداء بقوة خلال سنة 2022 و 2023 وصولاً إلى 0.29، ما يعكس تزايد العوائد على الاستثمارات المملوكة.

2- نسبة المردودية الاقتصادية: يمكن حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأموال}}$$

جدول رقم 10: يبين نسب المردودية الاقتصادية خلال السنوات من 2017 الى 2023.

السنوات	النتيجة الصافية	مجموع الأموال	نسبة المردودية الاقتصادية
2017	1273426536.68	42797389139.63	0.03
2018	1460802283.55	43674624521.20	0.03
2019	958007048.98	44184153743.55	0.02
2020	1354813291.62	44566110292.18	0.03
2021	3578046979.55	47223019469.50	0.08
2022	9696501301.68	63831391133.70	0.15
2023	11874400407.84	71089053885.91	0.17

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول نلاحظ أن خلال الفترة من 2017 إلى 2020، تدني في معدلات المردود الاقتصادي للمؤسسة، حيث تراوحت هذه المعدلات بين 0.02 و 0.03 فقط، وهذا يشير إلى ضعف في العائد على الأصول. لكن الأمور بدأت في التحسن بشكل كبير ابتداء من عام 2021، عندما ارتفعت النسبة إلى 0.08، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي خلال السنتين التاليتين، 2022 و 2023، حيث سجلت النسب 0.15 و 0.17 على التوالي، مما يعكس تحسنا كبيرا في كفاءة إدارة الأصول وقدرة الشركة على زيادة أرباحها بشكل فعال.

3- نسبة المردودية التجارية: يمكن حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

جدول رقم 11: يبين نسب المردودية التجارية خلال السنوات من 2017 الى 2023.

السنوات	النتيجة الاجمالية	رقم الأعمال	نسبة المردودية التجارية
2017	2134291454.31	5552411236.21	0.38
2018	2591973502.11	6863519848.60	0.38
2019	1947880079.99	7274635935.76	0.27
2020	2616441927.74	7116578433.29	0.37
2021	5505886791.20	12613934771.21	0.44
2022	13624918018.45	24327809734.20	0.56
2023	16597242187.33	24918944702.44	0.67

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج التي تتمثل في نسب المردودية التجارية في الجدول أعلاه نستنتج من خلاله أن نسبة المردودية التجارية للمؤسسة تطورا إيجابيا ملحوظا، حيث ارتفعت من 0.38 في عام 2017 وصولا إلى 0.67 في عام 2023، ونلاحظ هذا التحسن المستمر على الرغم من التراجع الطفيف الذي سجل في عام 2019

عندما بلغت النسبة 0.27 وبلغ الأداء ذروته في السنوات الأخيرة، مسجلا قفزة مهمة من 0.44 في عام 2020 إلى 0.67 في عام 2023. هذا يشير إلى تحسن ملحوظ في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من مبيعاتها.

ثالثا - النسب الهيكلية:

1- نسبة التمويل الدائم: تحسب نسب التمويل الدائم على النحو التالي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأموال الغير جارية}}$$

جدول رقم 12: يبين نسب التمويل الدائم خلال السنوات من 2017 الى 2023.

السنوات	الأموال الدائمة	الأموال الغير جارية	نسبة التمويل الدائم
2017	36613845269.41	37187080565.04	0.98
2018	38086260183.44	36407309766.45	1.05
2019	39093601431.81	35806835617.23	1.09
2020	40630110989.45	37412998762.92	1.09
2021	43141260104.01	38757953855.57	1.11
2022	55239892883.68	33554132442.44	1.65
2023	61961086761.11	42724400152.89	1.45

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النسب المتحصل عليها بعد حساب نسب التمويل الدائم في الجدول السابق نستنتج أن نسبة التمويل الدائم أظهرت استقرارا ملحوظا حول رقم الواحد الصحيح خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023، مع ظهور تصاعد لا بأس فيه، لقد تجاوزت هذه النسبة 1، مما يدل على قدرة الشركة على سداد قيمة أصولها الثابتة بالكامل عبر مصادر التمويل الدائمة، بالإضافة إلى جزء من الأصول الجارية، كما شهدت الفترة الأخيرة تحسنا ملحوظا، حيث ارتفعت الأرقام من 1.11 في عام 2021 إلى 1.65 في عام 2022، قبل أن تشهد انخفاضا طفيفا إلى 1.45 في عام 2023، وبالرغم من هذا التراجع، فإنها لا تزال أعلى من مستويات السنوات السابقة، و هو ما يدل على تقوية الاستقرار المالي على المدى الزمني الأطول.

2- نسبة المويل الخاص: يمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الغير جارية}}$$

جدول رقم 13: يبين نسب التمويل الخاص خلال السنوات من 2017 الى 2023.

السنوات	الأموال الخاصة	الأموال الغير جارية	نسبة التمويل الخاص
2017	34129059888.75	37187080565.04	0.92
2018	36407789829.14	36407309766.45	1.00
2019	36977475547.49	35806835617.23	1.03
2020	38245690267.28	37412998762.92	1.02
2021	40971437246.84	38757953855.57	1.06
2022	49819694826.48	33554132442.44	1.48
2023	56523975006.22	42724400152.89	1.32

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

شهدت نسبة التمويل الخاص تحسنا ملموسا، إذ صعدت من 0.92 في عام 2017 لتصل إلى 1.48 في عام 2022، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 1.32 في عام 2023 هذا يعكس تطورا ملحوظا في كيفية تمويل المؤسسة، مع زيادة الاعتماد على الأموال الخاصة وتخفيف الدين، ما يدل على تحسن في قدرة المؤسسة على الاستقلالية المالية وتقليل المخاطر المتعلقة بالديون هذا يشير إلى تغيير إيجابي في استراتيجية التمويل خلال الفترة الأخيرة.

3- نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مقدار فعالية المؤسسة في سداد ديونها بالاستناد إلى أموالها الذاتية، ويحسب ذلك بالاعتماد على الصيغتين التاليتين:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

جدول رقم 14: يبين نسب الاستقلالية المالية خلال السنوات من 2017 الى 2023.

السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
2017	34129059888.75	42797389139.63	0.80

0.83	43674624521.20	36407789829.14	2018
0.84	44184153743.55	36977475547.49	2019
0.86	44566110292.18	38245690267.28	2020
0.87	47223019469.50	40971437246.84	2021
0.78	36831391133.70	49819694826.48	2022
0.80	71089053885.91	56523975006.22	2023

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

عند مراجعة النسب المتحصل عليها وحسابها في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية شهدت ثباتاً لافتاً، حول مستوى الـ 0.80 طوال المدة المحددة هذا يعكس بوضوح اعتماداً كبيراً على مصادر التمويل الذاتي، إذ غطت حقوق الملكية ما يقارب 80% من قيمة الأصول وعلى الرغم من تراجع طفيف إلى 0.78 في عام 2022، والذي يحتمل أن يكون نتيجة لزيادة مؤقتة في حجم الاقتراض، إلا أن عودة النسبة إلى 0.80 في عام 2023 تشير بقوة إلى وضع مالي متين للمؤسسة، ودرجة عالية من الاستقلالية المالية، مع تقليل كبير للتعرض لمخاطر الديون.

أما بالنسبة للصيغة الثانية فهي كالآتي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

جدول رقم 15: يبين نسب الاستقلالية المالية خلال السنوات من 2017 الى 2023 بصيغة أخرى.

السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
2017	34129059888.75	8668329250.88	3.94
2018	36407789829.14	7266834692.05	5.01
2019	36977475547.49	7206678196.06	5.13
2020	38245690267.28	6320420024.90	6.05
2021	40971437246.84	6251582222.66	6.55
2022	49819694826.48	14011696307.23	3.56

2023	56523975006.22	14565078879.91	3.88
------	----------------	----------------	------

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال استعمال الصيغة الثانية لحساب النسب الاستقلالية المالية ومن خلال الجدول أعلاه نستنتج أن خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 حتى عام 2020، تأرجحت نسبة الاستقلالية المالية ضمن نطاق ضيق بين 3.94 و 6.55، شهد عام 2020 تسجيل أعلى قيمة بلغت 6.55، مما يشير إلى تراجع الاعتماد على الديون وصعود في مساهمات الملكية، وذلك في مقابل إجمالي الأصول بالمقابل انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ في عام 2021، لتصل إلى 3.56 و 2023 لتصل إلى 3.88، لكنها بقيت دون مستوياتها خلال الفترة 2017-2020، وذلك نتيجة لزيادة اللجوء إلى التمويل بالديون.

4- نسبة القدرة على السداد: تحسب هذه النسبة بالاعتماد على الصيغة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جدول رقم 16: يبين نسب القدرة على السداد خلال السنوات من 2017 الى 2023.

السنوات	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة القدرة على السداد
2017	8668329250.88	42797389139.63	0.20
2018	7266834692.05	43674624521.20	0.17
2019	7206678196.06	44184153743.55	0.16
2020	6320420024.90	44566110292.18	0.14
2021	6251582222.66	47223019469.50	0.13
2022	14011696307.23	36831391133.70	0.22
2023	14565078879.91	71089053885.91	0.20

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها على شكل نسب بعد حساب نسبة القدرة على السداد نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، حيث نرى تحسنا ملحوظا خلال الفترة من 2017 إلى 2023، يمكن القول بأن السنوات الممتدة من 2017 حتى 2021 اتسمت بأداء غير مستقر، واتضح فيه ضعف

في تغطية الديون قصيرة الأجل، لكن ظهرت بوادر تحسن في عامي 2022 و2023، مما يشير إلى تقوية الوضع المالي وارتفاع مقدرة الشركة على سداد ديونها الحالية بكفاءة أكبر.

المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة من 2017 الى 2023 بالمؤشرات المالية:

أولاً-حساب رأس مال العامل الدائم: يمكن حسابه عن طريق الصيغة التالية:

$$\text{رأس مال العامل الدائم} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الغير جارية}$$

جدول رقم 17: يبين حساب رأس مال عامل الدائم لكل سنة من 2017 الى 2023.

السنوات	الأموال الدائمة	أصول غير جارية	رأس مال العامل الدائم
2017	36613845269.41	37187080565.04	-573233295.63
2018	38086260183.44	36407309766.45	1678950416.99
2019	39093601431.81	35806835617.23	3286765814.58
2020	40630110989.45	37412998762.92	3217112226.53
2021	43141260104.01	38757953855.57	4383306248.44
2022	55239892883.68	33554132442.44	21685760441.24
2023	61961086761.11	42724400152.89	19236686608.23

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول نستنتج أن رأس المال العامل الدائم شهد تغييرا أساسيا، حيث تحول من قيم سلبية مثقلة في سنة 2017 بقيمة -573233295.63 إلى أرقام إيجابية وضخمة ابتداء من عام 2018، وهذا يدل على تقدم كبير في ترتيب التمويل وإمكانيات المؤسسة في تسديد أصولها الثابتة من موارد التمويل المستدامة مع وفرة لتمويل الأصول المتداولة وقد بلغ هذا التطور ذروته في عام 2022 قبل أن يشهد انخفاضا طفيفا خلال عام 2023، مما يؤكد تجاوز المؤسسة للأزمة المالية الصعبة التي كانت تواجهها في السابق.

ثانيا - حساب احتياج رأس مال العامل: يمكن حساب احتياج رأس مال العامل بتطبيق الصيغة التالية:

$$\text{احتياج رأس مال العامل} = (\text{أصول جارية} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{خصوم جارية} - \text{مستحقات فورية})$$

جدول رقم 18: يبين حساب احتياج رأس مال عامل لكل سنة من 2017 الى 2023.

السنوات	أصول جارية - قيم جاهزة	خصوم جارية - مستحقات فورية	احتياج رأس المال العامل
2017	4526103256.24	6183543870.22	-1657440613.98
2018	6077201380.18	5588364337.75	488837042.43
2019	6710662131.08	5090552311.74	1620109819.34
2020	6099648836.36	3935999302.73	2163649533.63
2021	7099383352.73	4081759365.49	3017623987.24
2022	10378745755.62	8591498250.02	1787247505.60
2023	11357864437.72	9127967124.20	2229897312.93

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال حساب احتياج رأس المال العامل نستنتج أن فحص احتياج رأس المال العامل بين عامي 2017 و2023 تحولاً في نمط التمويل قصير الأجل للمؤسسة، بدأت العملية في عام 2017 بقيمة سالبة كبيرة، حيث بلغت -1,657,440,613.98، وذلك يدل على الاعتماد المكثف على التمويل قصير الأجل، أو فعالية عالية في إدارة الائتمان، ثم تحولت إلى قيم إيجابية متزايدة من عام 2018 إلى عام 2021، اتبعه هبوط كبير في عام 2022 بقيمة 1,787,247,505.60، قبل أن تعاود الارتفاع مجدداً في عام 2023 لتصل إلى أعلى مستوى لها بقيمة (2,229,897,312.93)، مما يدل على استمرار زيادة احتياج رأس المال العامل بالتوازي مع توسع عمليات الشركة.

ثالثاً - حساب الخزينة: يمكن حساب الخزينة من خلال تطبيق القانون التالي:

الخزينة = رأس مال العامل الدائم - احتياج رأس المال العامل

جدول رقم 19: يبين حساب الخزينة لكل سنة من 2017 الى 2023.

السنوات	رأس مال العامل الدائم	احتياج رأس المال العامل	الخزينة
2017	-573233295.63	-1657440613.98	1084207318.35
2018	1678950416.99	488837042.43	1190113374.56

1666655995.24	1620109819.34	3286765814.58	2019
1053462692.90	2163649533.63	3217112226.53	2020
1365682261.20	3017623987.24	4383306248.44	2021
19898512935.64	1787247505.60	21685760441.24	2022
14006789295.30	2229897312.93	19236686608.23	2023

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال حساب الخزينة لكل عام لمدة سبع سنوات من 2017 الى 2023 نستنتج أن الرصيد المالي المودع في الخزينة إلى اتجاه تصاعدي مهم في الفترة بين عامي 2017 و 2023، حيث ازداد المبلغ تدريجيا من 1,084,207,318.35 في عام 2017 ليلبلغ 1,666,655,995.24 في عام 2019، وهوما يدل على الإدارة الفعالة للسيولة النقدية، قبل أن يمر بمرحلة انخفاض حاد في سنة 2020، ليصل إلى قيمة 1,053,462,692.90، لنلاحظ ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المتراوحة من سنة 2021 حتى سنة 2023، حيث وصل إلى: 13,656,822,61.20 في عام 2021، وتلاه صعود استثنائي في عام 2022، بلغ: 19,898,512,935.64، ثم جرت بعض التعديلات في عام 2023، ليستقر عند: 14,006,789,295.30، وهو ما يعكس تحسنا كبيرا في حركة السيولة النقدية، وقدرة الشركة على إدارة وتجميع الموارد المالية.

المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة مناجم الفوسفات باستخدام النموذجي

Altman و springate من سنة 2017 إلى 2023.

للتنبؤ بالفشل المالي يمكن الاعتماد على نماذج لتنبؤ مثل springate ودراسة الوضع المالي للمؤسسة مبكرا حيث سيتم تطبيق النماذج على الفترة الممتدة بين 2017 و 2023، حيث سيتم حساب كل عام على حدى.

المطلب الأول: تطبيق نموذج springate لتنبؤ بالفشل المالي:

لتطبيق نموذج springate يجب الإعتماد على الصيغة التالية:

$$S=(1.03 \times x1) + (3.07 \times x2) + (0.66 \times x3) +(0.4 \times x4)$$

ولحساب المعامل X يجب تطبيق الصيغ التالية:

$$X1 = \text{رأس مال العامل} / \text{مجموع الأصول}$$

$X2 = \text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب} / \text{مجموع الأصول}$

$X3 = \text{صافي الربح قبل الضرائب} / \text{مجموع الخصوم}$

$X4 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الخصوم}$

اذن بعد الاعتماد على هذه الصيغ سنرى النسب المتحصل عليها في الجداول التالي لفترة ممتدة بين 2017 الى 2023:

الجدول رقم 20: جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2017.

النتيجة	معامل الصيغة s	المعامل x
-0.0103	1.03	$-0.01 = X1$
0.04605	3.07	$0.015 = X2$
0.03234	0.66	$0.049 = X3$
0.0516	0.4	$0.129 = X4$
0.11969	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب درجة (s-score) لسنة 2017 نجد أن: $0.11969 < 0.862$

هنا نقول أنّ المؤسسة معرضة لاحتمال الإفلاس أو الفشل المالي، وهنا يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار، ووضع التدابير اللازمة لتجنب السقوط في خطر الفشل المالي.

الجدول رقم 21: جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2018.

النتيجة	معامل الصيغة s	المعامل x
0.3914	1.03	$0.38 = X1$
0.09517	3.07	$0.031 = X2$

0.03894	0.66	0.059 =X3
0.0628	0.4	0.157 =X4
0.58831	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب درجة (s-score) لسنة 2018 نجد أن: $0.58831 < 0.862$

هنا نقول أن المؤسسة معرضة لاحتمال الإفلاس أو الفشل المالي، وهنا يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار ووضع التدابير اللازمة لتجنب السقوط في خطر الفشل المالي.

الجدول رقم 22: جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2019.

النتيجة	معامل الصيغة s	المعامل x
0.0721	1.03	0.07 =X1
0.0614	3.07	0.02 =X2
0.0264	0.66	0.04 =X3
0.064	0.4	0.16 =X4
0.4615	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب درجة (s-score) لسنة 2019 نجد أن: $0.4615 < 0.862$

هنا نقول أن المؤسسة معرضة لاحتمال الإفلاس أو الفشل المالي، وهنا يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار ووضع التدابير اللازمة لتجنب السقوط في خطر الفشل المالي.

الجدول رقم 23: جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2020.

النتيجة	معامل الصيغة s	المعامل x
0.0721	1.03	$0.07 = X1$
0.0614	3.07	$0.02 = X2$
0.0396	0.66	$0.06 = X3$
0.064	0.4	$0.16 = X4$
0.2371	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب درجة (s-score) لسنة 2020 نجد أن: $0.2371 < 0.862$

هنا نقول أن المؤسسة معرضة لاحتمال الإفلاس أو الفشل المالي، وهنا يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار ووضع التدابير اللازمة لتجنب السقوط في خطر الفشل المالي.

الجدول رقم 24: جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2021.

النتيجة	معامل الصيغة s	المعامل x
0.0936	1.03	$0.09 = X1$
0.2456	3.07	$0.08 = X2$
0.07656	0.66	$0.116 = X3$
0.1068	0.4	$0.267 = X4$
0.52	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب درجة (s-score) لسنة 2021 نجد أن: $0.52 < 0.862$

هنا نقول أن المؤسسة معرضة لاحتمال الإفلاس أو الفشل المالي، وهنا يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار ووضع التدابير اللازمة لتجنب السقوط في خطر الفشل المالي.

الجدول رقم 25: جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2022.

النتيجة	معامل الصيغة s	المعامل x
0.3536	1.03	$0.34 = X1$
0.607	3.07	$0.198 = X2$
0.1386	0.66	$0.21 = X3$
0.152	0.4	$0.38 = X4$
1.2512	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب درجة (s-score) لسنة 2022 نجد أن: $1.2512 > 0.862$

هنا نقول أن المؤسسة غير معرضة لاحتمال الفشل المالي وهنا يمكن القول أيضا أنها مؤسسة مستقرة وسليم متجنب منطقة الخطر، وهذا بعد وضع خطط واتباع الإجراءات اللازمة لتجنب خطر السقوط في دائرة الإفلاس.

الجدول رقم 26: جدول حساب درجة (s-score) لسنة 2023.

النتيجة	معامل الصيغة s	المعامل x
0.2808	1.03	$0.270 = X1$
0.65391	3.07	$0.213 = X2$
0.15378	0.66	$0.233 = X3$
0.14	0.4	$0.350 = X4$

المجموع	1.23
---------	------

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

بعد حساب درجة (s-score) لسنة 2021 نجد أن: $1.23 > 0.862$

هنا نقول أن المؤسسة غير معرضة لاحتمال الفشل المالي وهنا يمكن القول أيضا أن مؤسسة مازالت محافظة على استقرار وسلامة وضعها المالي متجنبه منطقة الخطر.

من خلال الجداول السابقة نستنتج أن الوضع المالي للمؤسسة كان معارض لخطر الفشل المالي لفترة بين 2017 إلى 2021، بعدها تم وضع خطط مالية وإستراتيجيات لتستقر الحالة المالية للمؤسسة في سنة 2022 محافظة على هذا الاستقرار سنة 2023 متجنبه مشكلة الفشل المالي الذي يؤدي إلى الإفلاس.

المطلب الثاني: تطبيق نموذج Altman لتنبؤ بالفشل المالي:

لتطبيق نموذج Altman يجب الاعتماد على الصيغة التالية:

$$S = (1.2 \times x1) + (1.4 \times x2) + (3.3 \times x3) + (0.6 \times x4) + (1.0 \times x5)$$

ولحساب المعامل X يجب تطبيق الصيغ التالية:

$X1 = \text{رأس مال العامل} / \text{مجموع الأصول}$.

$X2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول}$.

$X3 = \text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب} / \text{مجموع الأصول}$.

$X4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية} / \text{مجموع الخصوم}$.

$X5 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$.

الجدول رقم 27: جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2017.

المعامل X	معامل الصيغة Z	نتيجة Z
$-0.01 = X1$	1.2	-0.012
$0.085 = X2$	1.4	0.119

0.0495	3.3	0.015 =X3
0.048	0.6	0.08 =X4
0.129	1.0	0.129 =X5
0.33	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بما أن النتيجة Z الخاصة بسنة 2017: فإن $0.33 < 1.81$ فإن المؤسسة في منطقة الخطر وهناك احتمالية لتعرض للفشل المالي والإفلاس.

الجدول رقم 28: جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2018.

نتيجة Z	معامل الصيغة Z	المعامل X
0.456	1.2	0.38 =X1
0.091	1.4	0.065 =X2
0.102	3.3	0.031 =X3
0.498	0.6	0.83 =X4
0.157	1.0	0.157 =X5
1.30	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بما أن النتيجة Z الخاصة بسنة 2018: $1.30 < 1.81$ ، فإن المؤسسة في منطقة الخطر وهناك احتمالية لتعرض للفشل المالي والإفلاس.

الجدول رقم 29: جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2019.

نتيجة Z	معامل الصيغة Z	المعامل X
0.084	1.2	0.07 =X1

0.028	1.4	$0.02 = X2$
0.066	3.3	$0.02 = X3$
0.504	0.6	$0.84 = X4$
0.16	1.0	$0.16 = X5$
0.842	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بما أن النتيجة Z الخاصة بسنة 2019: بما أن $0.842 < 1.81$ فإن المؤسسة في منطقة الخطر وهناك احتمالية لتعرض للفشل المالي والإفلاس.

الجدول رقم 30: جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2020.

نتيجة Z	معامل الصيغة Z	المعامل X
0.084	1.2	$0.07 = X1$
0.042	1.4	$0.03 = X2$
0.066	3.3	$0.02 = X3$
0.516	0.6	$0.86 = X4$
0.16	1.0	$0.16 = X5$
0.868	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بما أن النتيجة Z الخاصة بسنة 2020: بما أن $0.868 < 1.81$ فإن المؤسسة في منطقة الخطر وهناك احتمالية لتعرض للفشل المالي والإفلاس.

الجدول رقم 31: جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2021.

المعامل X	معامل الصيغة Z	نتيجة Z
$0.09 = X1$	1.2	0.108
$0.076 = X2$	1.4	0.1064
$0.08 = X3$	3.3	0.264
$0.87 = X4$	0.6	0.522
$0.267 = X5$	1.0	0.267
المجموع		1.27

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

بما أن النتيجة Z الخاصة بسنة 2021: بما أن $1.27 < 1.81$ نلاحظ أن هناك إرتفاع نسبي في النتيجة Z لكن المؤسسة مازالت في منطقة الخطر وهناك احتمالية لتعرض للفشل المالي والإفلاس.

الجدول رقم 32: جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2022.

المعامل X	معامل الصيغة Z	نتيجة Z
$0.34 = X1$	1.2	0.408
$0.15 = X2$	1.4	0.21
$0.198 = X3$	3.3	0.6534
$0.78 = X4$	0.6	0.468
$0.38 = X5$	1.0	0.38
المجموع		2.11

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب النتيجة Z الخاصة بسنة 2022: نجد أن $2.99 \geq 2.11 \geq 1.81$ ، فإن المؤسسة تجاوزت منطقة الخطر واستقرت في المنطقة الرمادية، حيث يجب على المؤسسة دراسة الوضع المالي ووضع خطط لتجنب مشكلة السقوط في دائرة الفشل المالي مما يؤدي بها إلى الإفلاس.

الجدول رقم 33: جدول حساب درجة (Z-SCORE) لسنة 2023.

نتيجة Z	معامل الصيغة Z	المعامل X
0.408	1.2	$0.34 = X1$
0.21	1.4	$0.15 = X2$
0.6534	3.3	$0.198 = X3$
0.468	0.6	$0.78 = X4$
0.38	1.0	$0.38 = X5$
2.11	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب حسب الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

- بعد حساب النتيجة Z الخاصة بسنة 2023: نجد أن $2.99 \geq 2.11 \geq 1.81$ ، حيث نلاحظ أن المؤسسة استقرت في المنطقة الرمادية، حيث يجب عليها تحليل الحالة المالية خاصتها ووضع خطط وإستراتيجيات تجنبها من خطر الفشل المالي الذي يؤدي بها إلى الإفلاس وعدم قدرتها على الاستمرارية.

بعد تطبيق نموذج Altman كما هو موضح في الجداول السابقة نستنتج أن المؤسسة كانت معرضة في السنوات الخمس الأولى من 2017 إلى 2021 لخطر الفشل المالي والإفلاس، بعدها نرى تطور وارتفاع نسبي في السنتين الأخيرتين (2022 و 2023) لنتيجة Z مما يجعلها مستقرة في المنطقة الرامية متجاوزة منطقة الخطر.

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تم دراستها في مؤسسة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة- والتي كان هدفها الرئيسي التنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد على التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الوضع المالي للمؤسسة باستخدام عدة أدوات التحليل المالي كالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وتطبيق نماذج لتنبؤ بالفشل المالي، وبالتالي فإن محتوى هذا الفصل يتضمن ثلاثة مباحث ، حيث تم تقديم المؤسسة التي تمت فيها الدراسة ووضع لهيكلها التنظيمي الجديد في المبحث الأول، أما بما يتعلق بالمبحث الثاني فتم من خلاله دراسة الوضع المالي بتطبيق المؤشرات والنسب المالية على القوائم المالية التابعة للمؤسسة في فترة ممتدة من 2017 إلى 2023 كل سنة على حدى، أما بالنسب للمبحث الثالث فتم من خلاله التنبؤ بالفشل المالي بعد تطبيق نموذجين ألا وهما springate و Altman لسبع سنوات من 2017 الى 2023.

خاتمة

خاتمة:

في الختام يمكننا القول أنه تطرقنا إلى معرفة شاملة لجوانب التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي، ونشير كذلك إلى أهمية التحليل المالي وأدواته خاصة المؤشرات والنسب المالية والتي من شأنها دراسة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية وبإمكانها أيضا معرفة نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة، كما تم فهم أيضا العلاقة بين التحليل والتنبؤ المالي على أنها تكاملية، بناءً على ذلك يتوجب على المؤسسة القيام بدراسة مستمرة لوضعها وتحليله، وذلك بهدف تحديد حالتها الراهنة بدقة واتخاذ التدابير العلاجية الضرورية، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي دمج عمليات التنبؤ المالي المستقبلية ضمن ممارساتها اليومية، كونها تعكس الإحتمالات المتوقعة التي قد تواجهها في المستقبل، ويعتمد هذا الأمر على التحليل المالي والذي أثبتت فعالياته في بناء نماذج تنبؤية تساعد في تحديد مخاطر التعثر المالي داخل المؤسسات الاقتصادية والقيام بوضع خطط لمواجهتها.

النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج، وهي كالتالي:

- الزيادة في دقة وفعالية أدوات التحليل المالي المستخدمة تؤدي إلى تعزيز قدرة المؤسسات الاقتصادية على التنبؤ المبكر بعلامات التنبؤ بالفشل المالي.
- نستنتج من خلال تطبيق نموذج Altman للتحليل المالي الكمي أنه الأكبر فعالية في التنبؤ بالفشل المالي مقارنة بالنماذج الأخرى.
- تعد النسب المالية والمؤشرات المالية الأكثر تأثيرا في التنبؤ بالفشل المالي مقارنة بالمؤشرات الغير مالية.
- يؤدي اعتماد المؤسسات على نماذج التنبؤ بالفشل المالي إلى الكشف المبكر عن المخاطر المالية ووضع خطط محكمة لمواجهتها للفشل المالي بفعالية.
- تعتمد مؤسسة مناجم الفوسفات على أدوات التحليل المالي من نسب مالية كنسب السيولة ونسب المردودية في دراسة وضعيتها المالية.
- تبين في هذه الدراسة أن مؤسسة مناجم الفوسفات لا تعتمد على تطبيق نماذج للتنبؤ بالفشل المالي.

التوصيات:

- ضرورة تطبيق أحدث أدوات التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي لتعزيز على التنبؤ المسبق بخطر الفشل المالي.

- يجب التركيز والإعتماد على نموذج altman كأداة أساسية وفعالة للتنبؤ بالفشل المالي نظرا لفعاليته.
- يجب تطوير نماذج التنبؤ بالفشل والعمل على تطوير التحليل المالي ومحاولة دمجهم لمساعدة المؤسسة على معرفة وضعها الحالي والتنبؤ بالمستقبل
- تأهيل المحلل المالي على إستخدام نماذج التنبؤ المالي وأدوات التحليل المالي المتقدمة لضمان تطور مستوى تطبيق هذه الأدوات بفعالية.

الآفاق:

تفتح هذه الدراسة آفاقا واسعة للبحث المستقبلي في المجالات التالية:

- إمكانية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تطوير نماذج تنبؤية أكثر دقة وشمولية للفشل المالي.
- فعالية المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.
- أثر جودة البيانات المالية على دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي.
- دراسة مقارنة بين نماذج التنبؤ المالي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

- أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، طبعة 02، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2009.
- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- عطالله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية: التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة 01، دار كنوز المعرفة، الأردن عمان، 2010.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، ط01، مصر، 2014.
- نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات/التشخيص/التنبؤ العلاج، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، دار النشر والتوزيع.
- شريف خالد حسن مكاي، دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات الصناعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011.
- عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة تخرج الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، 2018.
- فاطمة الزهراء كروشة، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس، 2016.
- فراق مروة، دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة CA Rouiba للفترة (2010-2015)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، 2019/2020.

- محمد الصغير عوني، اسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات، دراسة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر وادي سوف، الجزائر، 2022.
- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.
- نعيم نمر حسين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار الكندري لنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016.
- هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير في ادارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2004.
- أمال بن ناصر وسهام بو فلفل، التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في البورصة باعتماد نموذج كيدا: دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2017-2019، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022.
- جعفر عبد النور وكمال بن موسى، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 38، أوت 2019.
- الركابي علاء خلف، الكعبي بثينة راشد، التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64.
- رياض مزهر عبد الله وأثير عباس عبادي، اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي sherood, springate: دراسة تطبيقية في مصرف بغداد، مجلة المنصور، العدد 36، العراق، 2022.
- سميرة خالد علي عباس، التحليل المالي أنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الخامس - العدد خمسون، محافظة البلقاء - الأردن، 02 ديسمبر 2022.
- عوني محمد الصغير، زهواني رضا، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال-، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

- غربي سهام وكبوط عبد الرزاق، إدارة المخاطر المالية بإستخدام نموذج Springate للتوقع بالفشل المالي للمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة المنسوجات الصناعية-، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 05، العدد02، أكتوبر2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل املائي -دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق أهراس، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 06، العدد 01، 2021.
- محمد الأمين وليد الطالب ونظيرة قلادي، استخدام نموذجي Altman و Springate في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021.
- مروة مبروكي، دور النماذج الكمية العالمية (Sherood, Altman, Kida, Springate) في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة شركة المراعي للفترة (2018-2020)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2022.
- مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: 02، العدد:01، 2021.
- معرف هدى، يحيوي نعيمة، المفاضلة بين النماذج(kida-sherood-Altman) ومدى قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة صيدال خلال الفترة ما بين (2017 - 2018)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 02، 2022.
- ودان سهام بختي زليخة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي في ظل جائحة كورونا -دراسة حالة مؤسسة بيو فارم خلال فترة 2018-2021، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير (BCR) بولاية سطيف خلال الفترة (2011-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة أ البواقي، الجزائر، جوان 2021، المجلد2، العدد11.

- أحلام علي الشيخ، الحزمة التعليمية ل (التحليل القوائم المالية)، كلية العلوم الادارية الجامعة السورية، سوريا، 2018-2019.
- بخيت حسان، مطبوعة بيداغوجية بعنوان التحليل المالي، محاضرات وتمرين، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، 2022-2023.
- بلعادي عمار، التحليل المالي، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باجي مختار-عنابة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018/2019.
- بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.
- حولي محمد، مطبوعة بيداغوجية محاضرات في التحليل المالي دروس وتمرين تطبيقي، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2019/2020.
- ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، جامعة ابن خلدون -تيارت-، 2016-2017.
- معزوز نشيدة وشريف محمد، ملخص مقياس التحليل المالي محاضرات وأعمال موجهة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البلدية 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2021/2022.
- الويب: مصطفى أبو الحجاج، أهم أدوات التحليل المالي وكيفية استخدامها بفعالية، نقلا عن الرابط التالي:
<https://www.linkedin.com/pulse/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-aboelhaggag-cg88f?originalSubdomain=ae> consulter: dimanche 02 mars 2025.
17:23pm

- Edward Altman 'FINANCIAL RATIOS, DISCRIMINANT ANALYSIS AND THE PREDICTION OF CORPORATE BANKRUPTCY 'The Journal of Finance, Vol 23.
- Ben Chin Fook Yap, Shanmugam Munuswamy Zulkifflee bin Mohamed ,Evaluating company failure in.
- K.R subramanyam, financial statement analysis, McGraw-hill education, 2014, new york usa.
- Li-jen ko. Edward j. Blocher K.P. Paullin ,Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System, The International Journal of Digital Accounting Research Vol: 1, No: 1.
- Malaysia using financial ratios and logistic regression. Asian journal of finance & Accounting ISSN 1946-052X, Vol 4, No. 1, 2012.
- Muhammad Nadeen (2016) Tracy-Anne de Silva. Umar Nawaz Kayani. Predicting corporate financial distress for New Zealand listed firms using intellectual capital indicators' JOURNAL OF APPLIED BUSINESS 14
- Zulkarnain Mulamad Siri Hasbullah Absd Jalil. Financial ratios discriminant analysis and the prediction of corporate distress, Journal of Money, Investment and Banking Issn 1450-288X Issue 11(2009).

الملاحق

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2018		2017	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	1	452 537 206,11	443 962 890,26	8 574 315,85	952 531,68
Immobilisations corporelles	2	13 755 020 902,23	10 174 131 204,13	3 580 889 698,10	4 493 544 389,62
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1 354 146 234,42	918 652 870,05	435 493 364,36	376 860 946,72
Autres immobilisations corporelles		12 400 874 667,81	9 255 478 334,07	3 145 396 333,74	4 116 683 442,90
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations en cours	3	1 036 282 314,11	134 044 757,22	902 237 556,90	636 314 075,92
Immobilisations financières	4	31 915 608 195,60	-	31 915 608 195,60	32 056 269 567,82
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		6 650 000 000,00	-	6 650 000 000,00	7 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		24 991 387 241,35	-	24 991 387 241,35	24 732 032 816,42
Impôts différés actif		274 220 954,26	-	274 220 954,26	324 236 751,40
TOTAL ACTIF NON COURANT		47 159 448 618,06	10 752 138 851,61	36 407 309 766,45	37 187 080 565,04
		-	-	-	-
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	5	1 796 278 020,67	214 731 750,78	1 581 546 269,90	1 451 348 013,63
Créances et emplois assimilés	6	4 526 012 898,43	30 357 788,15	4 495 655 110,28	3 074 755 242,61
Clients		1 952 551 567,59	30 357 788,15	1 922 193 779,45	997 905 454,52
Autres débiteurs		590 114 500,90	-	590 114 500,90	579 510 131,12
Impôts		1 983 346 829,94	-	1 983 346 829,94	1 487 077 250,21
Autres actifs courants		-	-	-	10 262 406,76
Disponibilités et assimilés	7	1 190 113 374,57	-	1 190 113 374,57	1 084 205 318,35
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		1 190 113 374,57	-	1 190 113 374,57	1 084 205 318,35
TOTAL ACTIF COURANT		7 512 404 293,67	245 089 538,92	7 267 314 754,75	5 610 308 574,59
		-	-	-	-
TOTAL GENERAL ACTIF		54 671 852 911,73	10 997 228 390,53	43 674 624 521,20	42 797 389 139,63

BILAN PASSIF

	Note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	8	1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Capital non appelé			
Ecart d'évaluation		-	-
Primes et réserves	9	31 953 059 888,75	28 881 660 354,23
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat net	10	1 460 802 283,55	1 273 426 536,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau	11	1 393 927 656,84	2 373 972 997,85
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante		-	-
Part des minoritaires		-	-
TOTAL CAPITAUX PROPRES		36 407 789 829,14	34 129 059 888,75
		-	
PASSIFS NON COURANTS		0	
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)	12	4 389 000,00	124 462 018,38
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	13	1 674 081 354,30	2 360 323 362,28
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 678 470 354,30	2 484 785 380,66
		-	
PASSIF COURANT		0	
Fournisseurs et comptes rattachés	14	3 993 292 155,64	527 622 790,82
Impôts	15	936 594 363,33	793 343 726,58
Autres dettes	16	658 477 818,78	4 862 577 352,82
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 588 364 337,75	6 183 543 870,22
		-	-
TOTAL GENERAL PASSIF		43 674 624 521,20	42 797 389 139,63

- 0,00 0,00

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2018	2017
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		6 863 519 848,60	5 552 411 236,21
Variation stocks produits finis et en cours	-	83 432 662,39	128 870 439,45
Production immobilisée		4 121 651,53	30 597 295,11
Subventions d'exploitation		-	
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 784 208 837,74	5 711 878 970,78
Achats consommés	-	1 100 816 004,64	- 986 991 415,06
Services extérieurs et autres consommations	-	1 053 029 576,25	- 976 611 045,32
	-	2 153 845 580,89	- 1 963 602 460,38
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		4 630 363 256,85	3 748 276 510,40
Charges de personnel	-	2 253 015 818,61	- 2 102 242 948,96
Impôts, taxes et versements assimilés	-	13 901 114,83	- 23 160 204,11
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 363 446 323,41	1 622 873 357,33
Autres produits opérationnels		113 740 213,31	181 877 849,41
Autres charges opérationnelles	-	209 674 984,62	- 422 090 378,98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	919 296 609,85	- 1 395 566 802,86
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 735 263,78	661 934 596,15
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 360 950 206,03	649 028 621,06
Produits financiers		1 246 572 423,77	1 512 568 718,18
Charges financières	-	15 549 127,68	- 27 305 884,93
VI- RESULTAT FINANCIER		1 231 023 296,09	1 485 262 833,25
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 591 973 502,11	2 134 291 454,31
Participation des travailleurs aux bénéfices	-	451 329 606,57	- 486 954 213,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	702 315 779,74	- 560 203 769,61
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		22 474 167,75	186 293 064,99
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 179 730 906,34	8 254 553 199,51
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	6 718 928 622,80	- 6 981 126 662,83
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 460 802 283,55	1 273 426 536,68
Eléments extraordinaires (produits)		-	
Eléments extraordinaires (charges)		-	
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES		-	
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 460 802 283,55	1 273 426 536,68

SOMIPHOS-SPA

Comptes cumulés au 31/12/2019

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2019		2018	
		Bruit	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		455 169 555,77	448 508 754,35	6 660 801,43	8 574 315,85
Immobilisations corporelles		14 597 342 359,22	10 974 217 063,33	3 623 125 295,89	3 580 889 698,10
Terrains		-	-	-	-
Bâiments		1 356 682 036,92	986 592 985,60	370 089 051,32	435 493 364,36
Autres immobilisations corporelles		13 240 660 322,31	9 987 624 077,74	3 253 036 244,57	3 145 396 333,74
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations en cours		615 531 730,20	134 750 255,94	480 781 474,26	902 237 556,90
Immobilisations financières		31 696 268 045,66	-	31 696 268 045,66	31 915 608 195,60
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		6 685 000 000,00	-	6 685 000 000,00	6 650 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		24 696 908 284,66	-	24 696 908 284,66	24 991 387 241,35
Impôts différés actif		314 359 761,00	-	314 359 761,00	274 220 954,26
TOTAL ACTIF NON COURANT		47 364 311 690,86	11 557 476 073,62	35 806 835 617,23	36 407 309 766,45
					-
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 273 234 356,77	215 516 604,13	2 057 717 752,63	1 581 546 269,90
Créances et emplois assimilés		4 687 484 763,49	34 540 385,05	4 652 944 378,44	4 495 655 110,28
Clients		1 826 436 939,93	34 540 385,05	1 791 896 554,89	1 922 193 779,45
Autres débiteurs		650 016 299,14	-	650 016 299,14	590 114 500,90
Impôts		2 211 031 524,42	-	2 211 031 524,42	1 983 346 829,94
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		1 666 655 995,24	-	1 666 655 995,24	1 190 113 374,57
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		1 666 655 995,24	-	1 666 655 995,24	1 190 113 374,57
TOTAL ACTIF COURANT		8 627 375 115,50	250 056 989,18	8 377 318 126,32	7 267 314 754,75
TOTAL GENERAL ACTIF		56 991 686 806,36	11 807 533 062,81	44 184 153 743,55	43 674 624 521,20

SOMIPHOS-SPA

Comptes cumulés au 31/12/2019

BILAN PASSIF

	PASSIF	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis			1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital				-
Ecart d'évaluation				-
Primes et réserves			34 511 489 829,14	31 953 059 888,75
Ecart de réévaluation			-	-
Ecart d'équivalence			-	-
Résultat net			958 007 048,98	1 460 802 283,55
Autres capitaux propres - Report à nouveau			92 021 330,63	1 393 927 656,84
Liaisons inter unités				-
Part de la société consolidante				-
Part des minoritaires				-
TOTAL CAPITAUX PROPRES			36 977 475 647,49	36 407 789 829,14
PASSIFS NON COURANTS				0
Emprunts et dettes financières			-	4 389 000,00
Impôts (différés et provisionnés)				-
Autres dettes non courantes			2 116 125 884,32	1 674 081 354,30
Provisions et produits constatés d'avance			2 116 125 884,32	1 678 470 354,30
TOTAL PASSIFS NON COURANTS				-
PASSIF COURANT				0
Fournisseurs et comptes rattachés			3 576 282 296,66	3 993 292 155,64
Impôts			783 811 039,96	936 594 363,33
Autres dettes			730 458 975,12	658 477 818,78
Trésorerie passif			-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS			5 090 552 311,74	5 588 364 337,75
TOTAL GENERAL PASSIF			44 184 163 743,65	43 674 624 521,20

SOMIPHOS-Spa Exercice 2019

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2019	2018
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		7 274 635 937,76	6 863 519 848,60
Variation stocks produits finis et en cours		244 074 714,37	- 83 432 662,39
Production immobilisée		15 885 665,52	4 121 651,53
Subventions d'exploitation			-
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		7 534 596 317,65	6 784 208 837,74
Achats consommés	-	1 150 874 644,76	- 1 100 816 004,64
Services extérieurs et autres	-	1 265 623 642,63	- 1 053 029 576,25
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-	2 416 498 287,39	- 2 153 845 580,89
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		5 118 098 030,26	4 630 363 256,85
Charges de personnel	-	2 827 296 219,10	- 2 253 015 818,61
Impôts, taxes et versements assimilés	-	12 553 457,45	- 13 901 114,83
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 278 248 353,71	2 363 446 323,41
Autres produits opérationnels		136 788 510,40	113 740 213,31
Autres charges opérationnelles	-	311 008 016,54	- 209 674 984,62
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1 103 180 330,46	- 919 296 609,85
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 529 579,18	12 735 263,78
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 014 378 096,29	1 360 950 206,03
Produits financiers		937 733 330,22	1 246 572 423,77
Charges financières	-	4 231 346,53	- 15 549 127,68
VI- RESULTAT FINANCIER		933 501 983,69	1 231 023 296,09
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 947 880 079,99	2 591 973 502,11
Participation des travailleurs au bénéfice	-	479 003 524,49	- 451 329 606,57
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	517 233 226,22	- 702 315 779,74
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		6 363 719,70	22 474 167,75
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 629 011 457,15	8 179 730 906,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	7 671 004 408,17	- 6 718 928 622,80
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		958 007 048,98	1 460 802 283,55
Eléments extraordinaires (produits)			-
Eléments extraordinaires (charges)			-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES		-	-
			-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		958 007 048,98	1 460 802 283,55

SOMIPHOS - SPA

Comptes cumulés au 31/12/2020

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2020		2019	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif		433 721 775,66	429 337 338,83	4 384 436,83	6 660 801,43
Immobilisations incorporelles		14 410 013 459,25	11 033 425 865,84	3 376 587 593,41	3 623 125 295,89
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâiments		1 296 644 040,72	1 000 877 665,28	295 766 375,44	370 089 051,32
Autres immobilisations corporelles		13 113 369 418,53	10 032 548 200,57	3 080 821 217,97	3 253 036 244,57
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		692 002 957,56	128 400 767,44	563 602 190,12	480 781 474,26
Immobilisations financières		33 468 424 542,56		33 468 424 542,56	31 696 268 045,66
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		6 685 000 000,00	-	6 685 000 000,00	6 685 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		26 453 889 734,78	-	26 453 889 734,78	24 696 508 284,66
Impôts différés actif		329 534 807,77	-	329 534 807,77	314 359 761,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		49 004 162 735,03	11 591 163 972,12	37 412 998 762,92	35 806 835 617,23
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 220 783 129,45	271 067 433,23	1 949 715 696,22	2 057 717 752,63
Créances et emplois assimilés		4 208 181 919,91	58 248 779,76	4 149 933 140,14	4 652 944 378,44
Clients		1 748 513 354,42	34 932 312,21	1 713 581 042,22	1 791 896 554,89
Autres débiteurs		620 366 850,00		620 366 850,00	650 016 299,14
Impôts		1 839 301 715,48	23 316 467,56	1 815 985 247,92	2 211 031 524,42
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés		1 053 462 692,90	-	1 053 462 692,90	1 666 655 995,24
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 053 462 692,90	-	1 053 462 692,90	1 666 655 995,24
TOTAL ACTIF COURANT		7 482 427 742,25	329 316 212,99	7 153 111 529,26	8 377 318 126,32
TOTAL GENERAL ACTIF		56 486 590 477,29	11 920 480 185,10	44 566 110 292,18	44 184 153 743,55

BILAN PASSIF

PASSIF	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		35 290 876 975,66	34 511 489 829,14
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat net		1 354 813 291,62	958 007 048,98
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	92 021 330,63
Liaisons inter unités		-	
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		38 245 690 267,28	36 977 475 547,49
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		132 709 901,62	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 251 710 820,55	2 116 125 884,32
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 384 420 722,17	2 116 125 884,32
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 264 747 168,44	3 576 282 296,66
Impôts		881 902 184,06	783 811 039,96
Autres dettes		789 349 950,23	730 458 975,12
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 935 999 302,73	5 090 552 311,74
TOTAL GENERAL PASSIF		44 566 110 292,18	44 184 153 743,55

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2020	2019
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		7 116 578 433,29	7 274 635 937,76
Variation stocks produits finis et en cours		61 603 744,80	244 074 714,37
Production immobilisée		9 237 500,99	15 885 665,52
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		7 187 419 679,08	7 534 596 317,65
Achats consommés	-	1 140 900 844,32	1 150 874 644,76
Services extérieurs et autres services extérieurs	-	1 067 444 021,94	1 265 623 642,63
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-	2 208 344 866,25	2 416 498 287,39
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		4 979 074 812,83	5 118 098 030,26
Charges de personnel	-	2 703 339 489,62	2 827 296 219,10
Impôts, taxes et versements assimilés	-	24 411 579,42	12 553 457,45
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 251 323 743,78	2 278 248 353,71
Autres produits opérationnels		95 589 532,78	136 788 510,40
Autres charges opérationnelles	-	268 284 585,77	311 008 016,54
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1 111 340 277,08	1 103 180 330,46
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 462 182,02	13 529 579,18
V- RESULTAT OPERATIONNEL		976 750 595,73	1 014 378 096,29
Produits financiers		1 661 547 197,97	937 733 330,22
Charges financières	-	21 855 865,97	4 231 346,53
VI- RESULTAT FINANCIER		1 639 691 332,00	933 501 983,69
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 616 441 927,74	1 947 880 079,99
Participation des travailleurs au bénéfice	-	542 137 716,66	479 003 524,49
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	616 768 828,22	517 233 226,22
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-	102 722 091,24	6 363 719,70
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 954 018 591,85	8 629 011 457,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	7 599 205 300,23	7 671 004 408,17
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 354 813 291,62	958 007 048,98
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES			-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 354 813 291,62	958 007 048,98

SOMIPHOS-SPA

Comptes consolidés au 31/12/2021

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	Brut	2021 Amortissement	Net	2020 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		433 643 515,66	431 221 583,67	2 421 931,99	4 384 436,83
Immobilisations corporelles		14 799 329 484,73	11 458 624 179,91	3 340 705 304,82	3 376 587 593,41
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1 455 476 114,26	1 050 783 075,93	404 693 038,33	295 766 375,44
Autres immobilisations corporelles		13 343 853 370,47	10 407 841 103,98	2 936 012 266,49	3 080 821 217,97
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		624 617 727,38	128 400 767,44	496 216 959,94	563 602 190,12
Immobilisations financières		34 918 609 658,83	-	34 918 609 658,83	33 468 424 542,56
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	6 685 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		34 536 504 129,40	-	34 536 504 129,40	26 453 889 734,78
Impôts différés actif		382 106 529,42	-	382 106 529,42	329 534 807,77
TOTAL ACTIF NON COURANT		50 776 200 386,60	12 018 246 531,03	38 757 953 855,57	37 412 998 762,92
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		1 943 662 565,81	523 227 416,57	1 420 435 149,24	1 949 715 696,22
Créances et emplois assimilés		6 242 860 537,72	563 912 334,23	5 678 948 203,49	4 149 933 140,14
Clients		3 574 126 057,27	44 152 527,34	3 529 973 529,93	1 713 581 042,22
Autres débiteurs		644 138 470,39	-	644 138 470,39	620 566 850,00
Impôts		2 024 596 010,06	519 759 806,89	1 504 836 203,17	1 815 985 247,92
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		1 365 682 261,20	-	1 365 682 261,20	1 053 462 692,90
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		1 365 682 261,20	-	1 365 682 261,20	1 053 462 692,90
TOTAL ACTIF COURANT		9 552 205 364,73	1 087 139 750,80	8 465 065 613,93	7 153 111 529,26
TOTAL GENERAL ACTIF		60 328 405 751,32	13 105 386 281,82	47 223 019 469,50	44 566 110 292,18

SOMIPHOS-SPA

BILAN PASSIF

Comptes consolidés au 31/12/2021

PASSIF	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital			
Ecarts d'évaluation			
Primes et réserves		35 793 390 267,28	35 290 876 975,66
Ecarts de réévaluation			-
Ecarts d'équivalence			-
Résultat net		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	-
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		40 971 437 246,84	38 245 690 267,28
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		120 766 010,47	132 709 901,62
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance		2 049 056 846,70	2 251 710 820,55
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 169 822 857,17	2 384 420 722,17
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 060 919 923,28	2 264 747 168,44
Impôts		1 302 530 987,50	881 902 184,06
Autres dettes		718 308 454,71	789 349 950,23
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 081 759 365,49	3 935 999 302,73
TOTAL GENERAL PASSIF		47 223 019 469,50	44 566 110 292,18
		0,00	-

SOMIPHOS-Spa_ Exercice 2021

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2021	2020
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		12 613 934 771,21	7 116 578 433,29
Variation stocks produits finis et en cours	-	337 051 410,74	61 603 744,80
Production immobilisée		1 592 284,44	9 237 500,99
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		12 278 475 644,91	7 187 419 679,08
Achats consommés	-	1 314 709 916,95	1 140 900 844,32
Services extérieurs	-	1 596 199 361,94	1 067 444 021,94
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-	2 910 909 278,89	2 208 344 866,25
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		9 367 566 366,02	4 979 074 812,83
Charges de personnel	-	3 234 133 984,86	2 703 339 489,62
Impôts, taxes et versements assimilés	-	12 309 210,11	24 411 579,42
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		6 121 123 171,04	2 251 323 743,78
Autres produits opérationnels		176 970 403,33	95 589 532,78
Autres charges opérationnelles	-	428 224 334,60	268 284 585,77
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1 877 558 942,40	1 111 340 277,08
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 528 991,36	9 462 182,02
V- RESULTAT OPERATIONNEL		4 005 839 288,73	976 750 595,73
Produits financiers		1 506 960 028,48	1 661 547 197,97
Charges financières	-	6 912 525,42	21 855 865,97
VI- RESULTAT FINANCIER		1 500 047 503,06	1 639 691 332,00
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		5 505 886 791,80	2 616 441 927,74
Participation des travailleurs au bénéfice	-	641 567 292,26	542 137 716,66
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	1 148 528 767,57	616 768 828,22
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-	137 743 752,42	102 722 091,24
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 975 935 068,08	8 954 018 591,85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	10 397 888 088,52	7 599 205 300,23
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 578 046 979,55	1 354 813 291,62

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2022		2021	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		433 643 515,66	433 035 247,06	608 266,60	2 421 931,99
Immobilisations corporelles		15 443 700 050,42	11 816 674 705,85	3 627 025 344,56	3 340 705 304,82
Terrains		-	-	-	-
Bâtiements		1 477 007 449,01	1 113 208 064,38	363 799 384,63	404 693 038,33
Autres immobilisations corporelles		13 966 692 601,41	10 703 466 641,48	3 263 226 959,93	2 936 012 266,49
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations en cours		766 383 444,77	128 400 767,44	637 982 677,33	486 216 959,94
Immobilisations financières		29 288 516 151,95	-	29 288 516 151,95	34 918 609 658,83
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		28 415 381 231,55	-	28 415 381 231,55	34 536 504 129,40
Impôts différés actif		873 134 920,40	-	873 134 920,40	382 105 529,42
TOTAL ACTIF NON COURANT		45 932 243 162,80	12 378 110 720,36	33 664 132 442,44	38 767 953 855,57
ACTIFS COURANTS					
Stocks et en cours		2 252 927 504,54	530 039 145,92	1 722 888 358,62	1 420 435 149,24
Créances et emplois assimilés		9 645 156 628,12	989 299 231,11	8 655 857 397,01	5 678 948 203,49
Clients		6 454 492 923,65	37 305 791,81	6 417 187 129,84	3 529 973 529,93
Autres débiteurs		1 712 457 306,59	-	1 712 457 306,59	644 136 470,39
Impôts		1 478 205 399,88	951 993 439,31	526 212 960,57	1 504 838 203,17
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		19 898 512 935,64	-	19 898 512 935,64	1 365 682 261,20
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Tresorerie		19 898 512 935,64	-	19 898 512 935,64	1 365 682 261,20
TOTAL ACTIF COURANT		31 796 597 066,29	1 519 338 377,03	30 277 258 691,26	8 465 065 613,93
TOTAL GENERAL ACTIF		77 728 840 229,09	13 897 449 097,39	63 941 391 133,70	47 223 019 469,50

BILAN PASSIF

PASSIF	NC10	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		38 523 193 524,80	35 793 390 267,28
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		49 819 694 826,48	40 971 437 246,84
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différents et provisionnés)		1 467 740 122,59	120 766 010,47
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance		3 952 457 934,61	2 049 056 846,70
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 420 198 057,20	2 169 822 857,17
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 317 658 107,14	2 060 919 923,28
Impôts		4 570 588 389,40	1 302 530 987,50
Autres dettes		1 703 251 753,49	718 308 454,71
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		8 591 498 250,02	4 081 759 365,49
TOTAL GENERAL PASSIF		63 831 191 104,70	47 223 019 489,50

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2022	2021
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		24 327 809 734,20	12 613 934 771,21
Variation stocks produits finis et en cours		251 837 066,30	- 337 051 410,74
Production immobilisée		23 761 127,79	1 592 284,44
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		24 603 407 928,29	12 278 475 644,91
Achats consommés	-	1 441 699 195,25	- 1 314 709 916,95
Services extérieurs et autres consommations	-	1 741 723 640,96	- 1 596 199 361,94
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-	3 183 422 836,20	2 910 909 278,89
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		21 419 985 092,08	9 367 566 366,02
Charges de personnel	-	3 609 703 102,51	- 3 234 133 984,86
Impôts, taxes et versements assimilés	-	28 709 260,21	- 12 309 210,11
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		17 781 572 729,36	6 121 123 171,04
Autres produits opérationnels		198 262 809,32	176 970 403,33
Autres charges opérationnelles	-	759 923 629,31	- 428 224 334,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	4 618 023 142,30	- 1 877 558 942,40
Reprise sur pertes de valeur et provisions		77 165 998,58	13 528 991,36
V- RESULTAT OPERATIONNEL		12 679 054 765,65	4 005 839 288,73
Produits financiers		1 504 997 326,30	1 506 960 028,48
Charges financières	-	559 134 073,50	- 6 912 525,42
VI- RESULTAT FINANCIER		945 863 252,80	1 500 047 503,06
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		13 624 918 018,45	5 505 886 791,80
Participation des travailleurs au bénéfice	-	720 763 340,32	- 641 567 292,26
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	3 866 483 254,34	- 1 148 528 767,57
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		658 829 877,90	- 137 743 752,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		27 042 663 940,38	13 975 935 068,08
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	17 346 162 638,70	10 397 888 088,52
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES		-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 696 501 301,68	3 578 046 979,55

- 0,00

SOMIPHOS-SPA

BILAN ACTIF

Comptes consolidés au 31/12/2023

ACTIF	Note	2023		2022	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		546 700 354,72	427 148 242,92	119 552 111,80	608 268,60
Immobilisations corporelles		15 316 579 575,64	11 518 538 054,85	3 797 843 520,79	3 627 025 344,56
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1 475 540 968,17	1 157 407 626,38	318 133 341,79	363 799 384,63
Autres immobilisations corporelles		13 840 838 607,47	10 361 128 428,47	3 479 710 179,00	3 263 225 959,93
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		1 288 399 323,48	126 425 371,02	1 161 973 952,47	637 982 677,33
Immobilisations financières		36 787 158 267,35	-	36 787 158 267,35	29 288 516 151,95
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		36 787 158 267,35	-	36 787 158 267,35	28 415 381 231,55
Impôts différés actif		877 872 300,48	-	877 872 300,48	873 134 920,40
TOTAL ACTIF NON COURANT		54 796 509 821,68	12 072 109 668,79	42 724 400 152,89	33 554 132 442,44
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		2 462 199 145,67	549 753 611,54	1 912 445 534,14	1 722 888 358,62
Créances et emplois assimilés		10 818 213 917,68	1 372 795 014,10	9 445 418 903,59	8 635 887 397,01
Clients		3 620 178 248,74	28 696 637,45	3 591 481 611,30	6 417 187 129,84
Autres débiteurs		5 589 798 531,04	-	5 589 798 531,04	1 712 457 306,59
Impôts		1 608 237 137,90	1 344 098 376,65	264 138 761,25	526 212 960,57
Autres actifs courants		-	-	-	-
Disponibilités et assimilés		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30	19 898 512 935,64
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		17 006 789 295,30	-	17 006 789 295,30	19 898 512 935,64
TOTAL ACTIF COURANT		30 287 202 358,66	1 922 548 625,63	28 364 653 733,02	30 277 298 691,26
TOTAL GENERAL ACTIF		85 083 712 180,34	13 994 658 294,43	71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

BILAN PASSIF

PASSIF	Note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Primes liées au capital		55 000 000,00	
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		42 994 574 598,37	38 523 193 524,80
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net		11 874 400 407,84	9 696 501 301,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-	
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		56 523 975 006,21	49 819 694 826,48
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		931 670 129,04	1 467 740 122,59
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 505 441 625,86	3 952 457 934,61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 437 111 754,90	5 420 198 057,20
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 267 225 648,42	2 317 658 107,14
Impôts		5 564 410 824,80	4 570 588 389,40
Autres dettes		1 296 330 651,58	1 703 251 753,49
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		9 127 967 124,80	8 591 498 250,02
TOTAL GENERAL PASSIF		71 089 053 885,91	63 831 391 133,70

0,00

0,00